

التكامل الاقتصادي الإسلامي

للدكتور اسماعيل عبد الرحيم شلبي

مقدمة :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، اتجه العالم إلى اتخاذ أسلوب التكتلات الاقتصادية (التكامل الاقتصادي) من أجل التنمية والرفاهية والوحدة . حتى أصبح يطلق عليه حاليا بأنه عالم التكتلات الكبيرة ، وأنه لا نصيب فيه للبلاد الصغيرة .

وفي نطاق العالم الإسلامي ، نجد أن بعض دوله (الدول العربية) قد قامت ببعض المحاولات لوحداث تكامل اقتصادي بينها . إلا أن هذه المحاولات لم تأت بالثمرة المرجوة منها . ونظرا لأهمية التكامل الاقتصادي للبلاد الإسلامية . حيث أنه يمكن إذا ما حقق أهدافه السياسية والاقتصادية كاملة ، إعادة قيام الدولة الإسلامية المتحدة كما كان عليها أمال فترة الرسول عليه الصلاة والسلام والخلفاء الراشدين . حتى يعود للإسلام مجده وللأمة الإسلامية وضعها . لهذا فقد رأينا أن نتقدم بهذه الدراسة المتواضعة . داعين الله أن يشد أزر هذه البلاد ، وأن تعمل متضامنة لتحقيق هذا الهدف لما له من نتائج طيبة في المجال الاقتصادي والسياسي ، والاجتماعي لخدمة العالم الإسلامي .

وعلى ضوء ما ذكرناه ، نود أن نشير بأن هذه الدراسة تتكون من ثلاثة فصول .

الفصل الأول منها : يتناول دراسة التكامل الاقتصادي . حيث نتعرف فيه على مفهوم التكامل . ثم نشير إلى نبذة تاريخية عنه . كما نوضح أنواعه وأشكاله المختلفة . ثم نلقي الضوء على الدوافع السياسية والاقتصادية له ، ثم نبرز أخيرا مزاياه المختلفة .

أما الفصل الثاني : ففيه إلقاء للضوء على تجارب بعض الدول الساعية للنمو في التكامل الاقتصادي . حيث نوضح باختصار تجربة كل من أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى والدول العربية ثم نحري تقييمها لهذه التجارب حيث يبرز أوجه النجاح وعدم النجاح ، وبذلك نستفيد من هذه التجارب .

الفصل الثالث : نوضح فيه مدى إمكانية نجاح قيام تكامل اقتصادي بين البلاد الإسلامية والأسلوب الملائم له في الوقت الراهن . حيث نشير إلى عوامل هذا النجاح وما يثار من عقبات في سبيل هذا التكامل . ثم نلقي الضوء على الأساليب المختلفة للتكامل الاقتصادي ، حتى نستطيع أن نختار الأسلوب الملائم في الوقت الراهن لإقامة التكامل الاقتصادي الإسلامي . حيث يتضح من هذه الدراسة أن المشروعات المشتركة هي أنسب الأساليب في الوقت الراهن لإحداث التكامل الاقتصادي الإسلامي .

الفصل الأول

التكامل لاقتصادي

عام :

تبلغ نسبة صادرات الأولى (السعودية) من
البتروول والغاز الطبيعي ٩٩,٧ ٪ من جملة
صادراتها عام ١٩٧٢ ، والثانية (الكويت)
بلغت نسبة صادراتها من نفس المواد ٩٣ ٪ من
جملة صادراتها عام ١٩٧٣ .

والثالثة (ليبيا) بلغت نسبة صادراتها منها ٩٨ ٪
من جملة صادراتها عام ١٩٧٣

وبذلك يتضح أن المصدر الرئيسي للنتائج
القومي الإجمالي في جميع البلاد الإسلامية ما يزال
يتمثل في قطاع من قطاعات الإنتاج الأولى ،
ومن الملاحظ أن القطاع الزراعي في هذه البلاد
متخلف ومنخفض الإنتاج ، ويعاني من البطالة
المقنعة والصريحة والموسمية . كما أن نسبة المشتغلين
في الزراعة إلى إجمالي المشتغلين في الاقتصاد القومي
تزيد عن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي
الإجمالي^(١) .

إذا ألقينا نظرة على العالم الإسلامي نجد أن
الهيكل الاقتصادي له يتسم ببعض سمات تجعل
طابعه الرئيسي هو التخلف الاقتصادي ، ومن هذه
السمات أضف هياكل الإنتاج الداخلي ، وتركز
معظم النشاط الانتاجي في قطاعي الزراعة
والاستخراج . وعلى سبيل المثال نجد أن مصر
والصومال كدولتين زراعتين ، قد بلغت نسبة
صادرات الأولى من القطن ومنتجاته ٧٥ ٪ من
جملة صادراتها عام ١٩٧٣ . أما الثانية فقد بلغت
نسبة صادراتها من الحيوانات واللحوم ٦٤,٧ ٪
من جملة صادراتها عام ١٩٧٢ .

أما بالنسبة للدول الإسلامية التي يعتمد
اقتصادها على المادة الاستخراجية الواحدة - وهي
البتروول - فنجد أن السعودية ، والكويت وليبيا

انظر :

— U.N., Statistical Year book, 1977.

— UNCTAD, Basic Data on the Less Developed
Countries, 1978.

— F.A.O., Production Year book, 1977.

(١) تبلغ نسبة ناتج الزراعة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض
الدول الإسلامية (١٢ دولة) ٢٦,٥ ٪ كما تبلغ نسبة
المشتغلين في قطاع الزراعة إلى إجمالي عدد المشتغلين (في هذه
الدول) ٦١,٤ ٪ .

في جميع القطاعات المختلفة . هذا وقد بلغ نسبة العجز في الصادرات عن الواردات لبعض الدول الإسلامية عام ١٩٧٣ ما يلي :

الأردن ٤٥٣ % وفي تونس بلغت النسبة ٥٧ % وفي الصومال بلغت ٧٦ % (٢) .

كما تتميز البلاد الإسلامية بصغر حجم القطاع الصناعي ، وتختلف الفن الإنتاجي . حيث يبلغ قيمة الإنتاج الصناعي للإنتاج المحلي الإجمالي ٩,٥ % . بينما في الدول المتقدمة يبلغ ٣٠,٧ % .

وقد ترتب على ذلك صعوبة قيام تنمية اقتصادية إنفرادية لكل دولة من الدول الإسلامية ، لانخفاض الإنتاجية وضيق نطاق الأسواق المحلية ، وندرة بعض عناصر الإنتاج ، وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار ، وبطء معدلات نمو الصادرات ، واتجاه معدلات التبادل الدولي لغير صالحها ، باستثناء الدول المصدرة للبتروول .

كما يوجد تفاوت في مستويات التطور والنمو الاقتصادي فيما بين البلاد الإسلامية واختلال نسب عناصر الإنتاج المتوفرة لدى كل دولة على حدة ، حيث تتوافر فوائض رؤوس الأموال لدى الدول البترولية ، بينما تفتقر إلى العنصر البشري والمهارات . وذلك عكس ما هو عليه الحال لبعض الدول ذات العجز مثل مصر وسوريا وبنجلاديش

كما تتسم البلاد الإسلامية بانخفاض وسوء توزيع الدخل والثروة حيث يبلغ متوسط الدخل الفردي في البلاد الإسلامية حوالي ٥٢٠ دولار من الناتج القومي عام ١٩٧٥ . بينما يبلغ متوسط الدخل الفردي في البلاد الأجنبية المتقدمة ٥١٤٠ دولار في نفس العام .

ورغم ذلك نلاحظ أنه يوجد تفاوت كبير بين الدخول في البلاد الإسلامية ، حيث يبلغ متوسط الدخل للفرد (عام ١٩٧٥) ١٠٦ دولار في مالي ، ١٠٨ دولار في كل من الصومال وفولتا العليا ، ١١١ دولار في بنجلاديش ، ١٢٠ دولار في غينيا بيساو ، ١٢٤ دولار في تشاد ، ١٣٣ دولار في أفغانستان .

بينما نجد هذا الدخل مرتفعاً في دول البترول حيث يبلغ ٤٢٨١ دولار في السعودية ، ٥٦٣٥ دولار في ليبيا ، ١٢٠٦٠ دولار في الكويت ، ١٣٦٨٠ دولار في الإمارات ، وذلك في نفس العام (١) .

كما تعتمد معظم البلاد الإسلامية على الاستيراد ، ويتركز جزء كبير من وارداتها في السلع الاستثمارية في القطاعات الزراعية والصناعية والإنشائية . إلا أنه من الملاحظ أن معظم بلاد البترول منها ينصب استيرادها على المواد الاستهلاكية ، بجانب الاستعانة بالخبراء الأجانب

(٢) انظر

(١) انظر :

— U.N., Year Book of International Trade Statistics 1972-1973.

— U.N.C.T.A.D., Hand Book of International Trade Development

— World Bank & I.D.A., Annual Report, 1978.

U.N.G.A.A.T., Supplement 1977. Handbook of International Trade and Development Statistics.



وأندونيسيا ، حيث يتوفر لديها العنصر البشري والمهارات - خاصة مصر - بينما يوجد لديها عجز في رؤوس الأموال .

هذا وقد انعكست آثار هذه الاختلالات الهيكلية على التجارة الخارجية للدول الإسلامية ، حيث يتجه معظم إنتاجها من مواد أولية واستخراجية إلى خارج الأمة الإسلامية ، وأن هذه المواد تشكل النسبة العظمى من صادرات هذه الدول .

وذلك يرجع إلى عدم وجود القطاع الصناعي الذي يمتصها في التصنيع . لهذا كانت معظم واردات الدول الإسلامية تتكون من السلع الصناعية .

ومن المعروف أنه لا ملجأ للدول الإسلامية من التخلص من هذا الاختلال في هيكلها الاقتصادي سوى لجوئها إلى التصنيع وتطوير الزراعة . ولكن تواجه في سبيل ذلك بعدة صعوبات أساسية ، منها ضيق الأسواق المحلية من ناحية ، وضعف إمكانيات كل دولة منفردة من ناحية أخرى .

لهذا فإننا نرى أن التكامل الاقتصادي يمثل في هذه الحالة الحل الأمثل لتنمية وتطوير اقتصاديات الدول الإسلامية ، حيث إنه من خلال تطوير وتوسيع نطاق السوق يساعد على إقامة الصناعات الحديثة ذات الحجم الكبير ، ويتيح لفرصة تبادل فوائض عناصر الإنتاج بين الدول الإسلامية . وعلى ذلك فإن تنمية القطاع الصناعي سوف يعالج ما تعاني منه البلاد الإسلامية من اختلال في البنية الإنتاجية ، مما ينعكس أثره بالتالي على التجارة

الخارجية . حيث إن الصناعة الإسلامية سوف تمتص ناتج القطاع الأول من موارد زراعية واستخراجية ، وتعمل على تصنيعه محليا .

وبذلك تجد البلاد الإسلامية ما تحتاجه من مواد صناعية لدى منطقتها ، فتقل بذلك الواردات من الدول الخارجية وتزيد الصادرات ونسبة التبادل التجاري الإقليمي بين الدول الإسلامية ، ويحدث اعتدال للميزان التجاري بين الدول الإسلامية والعالم الخارجي .

مما سبق يتضح لنا أن ضعف التجارة بين الدول الإسلامية ، لا يرجع إلى القيود التي تفرضها هذه الدول على حركة السلع والمنتجات ، وإنما يرجع إلى الاختلالات الهيكلية وضعف البنية الإنتاجية في هذه المنطقة .

وعلى ذلك فالحل السليم لزيادة التجارة بين الدول الإسلامية وتنميتها ، هو عن طريق تطوير الجهاز الإنتاجي بها ، وذلك بتنمية القطاع الصناعي وتطوير الزراعة ، والعمل على تقريب مستويات النمو بين دولها ، أو زيادة الارتباط فيما بينها بإقامة أنشطة إنتاجية مشتركة .

ونود أن نشير إلى أن كثرة المشاكل والصعوبات المتراكمة داخل الوطن الإسلامي ، والتي لا تتركز فقط على النواحي الاقتصادية ، بل تشمل النواحي السياسية والاجتماعية وما يوجد بينها من تنافر واختلافات جذرية في المبادئ والأسس والأيدولوجيات المختلفة . كل هذا يدعونا إلى أننا نفضل ألا يقام هذا التكامل دفعة واحدة ، وإلا تعرض للانحيار والفشل . بل نفضل



أن يتم تدريجيا وجزئيا . وذلك بتنسيق جهود الدول الإسلامية في مجالات محددة كمشروعات مشتركة للإنتاج . وهذا ما سوف نوضحه تفصيلياً في هذه الدراسة .

المبحث الأول :

التعرف على التكامل الاقتصادي :

التكامل الاقتصادي يعد نوعاً من التعاون الاقتصادي . إلا أنه يتميز عنه بأنه أعمق في أساليب ودرجته . حيث إن التعاون الاقتصادي يشتمل على درجات متعددة من لاجراءات البسيطة (كتقرير مميزات تجارية مثل إجراء تخفيضات أو إعفاءات أو رفع القيود الكمية) إلى درجات كبيرة من التقارب الاقتصادي ، وذلك لتحقيق الوحدة أو الاندماج أما التكامل الاقتصادي فهو عبارة عن عملية توحيد الأقطار والدول للوصول بها إلى وحدة واحدة . وكلمة تكامل من الناحية اللفظية تعبر عن ربط أجزاء بعضها إلى بعض كي تكون شيئاً واحداً .

وعلى ذلك فالتكامل الاقتصادي ، يحمل معنى ترابط أو ربط أجزاء معينة بعضها ببعض . هذا الربط يتم نتيجة تنظيمات أو ترتيبات معينة تتخذها حكومات الدول المتكاملة باتفاق يتم بينها . كما يتم بين بلدين أو أكثر تجمع بينها أمور معينة ، هي التي تحفزها على أن تتكامل فيما بينها . كأن تكون تلك البلاد متجاورة بحيث تنتمي جميعها إلى منطقة

جغرافية واحدة . أو أنها تنتمي جميعها إلى جنس مشترك ، أو ثقافة واحدة أو أنها جميعاً بلاداً في طريقها إلى النمو ، وتشعر بضرورة تكاتفها فيما بينها . حتى تتغلب على الصعوبات التي تجدها في طريقها من أجل تنمية مواردها ، والرقى بأحوالها الاقتصادية . أو تهدف تلك البلاد بتكاملها إلى تحقيق أغراض سياسية معينة كأن تتخذ من التكامل الاقتصادي سبيلاً إلى تحقيق نوع من الوحدة السياسية بينها .

أما من الناحية الاقتصادية فقد تميزت تعريفات التكامل الاقتصادي بعده اتجاهات ، نشير إليها بإيجاز وذلك حسب رأي وتعريف كل اقتصادي .

فيعرف تبرجن التكامل الاقتصادي على أساس احتوائه على جانبيين ، أحدهما سلبي والآخر إيجابي . ويحتوي الجانب السلبي على إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية . ويحتوي الجانب الإيجابي على الإجراءات التدعيمية التي يراد بها عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين البلاد الرامية إلى التكامل ، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل النمو والانتقال . وأن أفضل صورة ممكنة للعلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة بإزالة العقبات أمام التعاون الاقتصادي بين هذه البلاد .^(١)

أما بندر فيري أن التكامل الاقتصادي يشمل إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية للأقطار

(١) J. Tinbergen, International Economic Integration, Elsevier Amsterdam and Bwsseis, 1954, P.122.



الجمركي قد يترتب عليه بعض المساوئ .

وقد أكمل ميد نظرية فاينر في بحثه عام ١٩٥٥ ، عن نظرية الاتحادات الجمركية ، والذي أشار فيه إلى أنه يجب ألا نتجاهل الوجهة الديناميكية في الاتحاد الجمركي . حيث يكون الأثر الذي بدأ تمويليا في بدايه التكامل ، قد ينقلب إلى أثر إنشائي فيما بعد . كما أسهب في عرضه لكيفية قياس كل من الأثرين الإنشائي والتحويلي .^(٤)

أما بالاسا فإنه يعرفه بأنه عملية وحاله . وأنه لكونه عملية فإنه يتضمن كافة تدابير إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتميه إلى الدول الساعيه إلى التكامل . ولكونه حالة فإنه يشير إلى إلغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات الفطرية .^(٥)

ويقوم بالاسا صورا للتكامل الاقتصادي بناء على هذا التعريف . هي منطقة التجارية الحرة أو الاتحاد الجمركي ، والسوق المشتركة ، والاتحاد الاقتصادي ، والوحدة الاقتصادية . وكل مجموعة من الدول تأخذ صورة من هذه الصور ، تبعاً لمدى أخذها بمبادئ التكامل الأساسية .

أما بندر فلا يقدم مثل هذه الصور بل يرى أن السوق المشتركة تقوم على تنفيذ الجانب السلبي للتكامل . وأن تنفيذ هذا الجانب شرط أساسي لقيام أي تكامل . كما أن قيام الوحدة الاقتصادية يرجع إلى تنفيذ كلا الجانبين للتكامل السلبي والإيجابي .

المتكاملة في الجانب السلبي ، وإنشاء وتطبيق سياسات مشتركة منسقة على نطاق كافي لتحقيق الأهداف الاقتصادية .^(١)

أما ميردال فقد عرف التكامل بأنه عبارة عن عملية اقتصادية وإجتماعية . بناء عليها يزال الحواجز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة لتحقيق تكافؤ الفرص على المستوى القومي أو الدولي أمام عناصر الإنتاج .^(٢)

ويرى فاينر أنه ينتج عن التكامل الاقتصادي ظاهرتان ، الأولى خلق التجارة (Trade Crestion) والثانية هي تحويل التجارة (Trade diversion) . وتظهر مزايا التكامل الاقتصادي إذا ترتبت عليه حدوث نمو للتجارة في الدول ذات النفقة الانتاجية المنخفضة ، (الدول الأكثر كفاية) . وهذا ما يسمى بالأثر الإنشائي . بينما تقل فائدته إذا حدث تحويل للتجارة للدول ذات النفقة الإنتاجية المرتفعة (أي الدول الأقل كفاية) ، وهذا ما يسمى بالأثر التحويلي .^(٣)

وعلى ذلك فإن نجاح التكامل يقاس طبقاً لنظرية فاينر بالموازنة بين الأثر الإنشائي والأثر التحويلي الذي يترتب على الاتحاد الجمركي . فإذا تغلب الأثر الإنشائي يكون الاتحاد الجمركي مفيداً . وإذا تغلب الأثر التحويلي ، فإن الاتحاد

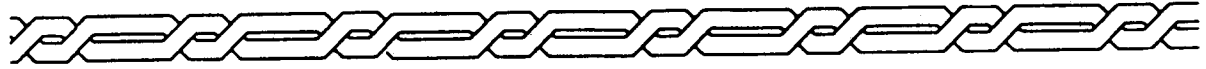
— J. Viner, "The Customs Union Issue" (٢) Stevengne & Sons, London 1950.

— J. E. Meade, : The Theory of Customs Union, North Holland Publishing Company, Amsterdam, 1955.

— B. Balass, : The Theory of Economic Integration, Allen and Unwin, 1961, P.P. 1-2.

— J. pinder Problems of European Integration, in Danton, G.R. Economic Integration in Europe, Weidenfeld & Nicolson, London, 1969.

— Myrdal, An International Economy (٢) Routhledge and Kegan Paul, London, 1956.



مما سبق يتضح لنا أن التكامل الاقتصادي عملية ديناميكية ، تتم على دفعات وفقا لبرنامج زمني محدد يرتبط بالظروف الاقتصادية المختلفة للدول المكونة للتكامل . وأن التكامل الذي يحدث ما بين الدول الرأسمالية يختلف عنه في الدول الاشتراكية . حيث يركز في الأولى على مقومات النظام الرأسمالي ، والمعروف بحافز الربح وحرية انتقال عوامل الإنتاج وميكانيكية جهاز الثمن .

فيتجه أولا إلى مجال التجارة الخارجية .

المبحث الثاني :

نبذة تاريخية عن التكامل الاقتصادي

ازدهرت التجارة الدولية وتقدمت خلال منتصف القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٤ وذلك في ظل المذهب الحر حرية التجارة . إلا أن الدول بدأت بعد الحرب العالمية الأولى تتبع سياسة العزلة السياسية وبدأت في تحصين نفسها بسياسات جمركية يعوق تداول السلع . وذلك بسبب الاضطرابات النقدية - بالنسبة للدول المتقدمة - أو لحماية الصناعات الناشئة - بالنسبة للبلاد الأقل تقدما - .

بقيام الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ والأزمة عام ١٩٣١ اضطرت الدول إلى رفع الرسوم الجمركية وتخفيض بعضها لقيمة النقد لتشجيع

هذا وقد اختلف نظر الاقتصاديين بالنسبة للتكامل الاقتصادي في فترة الخمسينات عنه في الستينات . حيث إن الاقتصاديين في الفترة الأولى ، كانوا يرون أنه فرع من نظرية التجارة الدولية ، يرتبط بالترفضيلات الجمركية ، ويرجع ذلك إلى تأثيرهم بتجربة أوروبا الغربية في إيجاد نوع من التكامل الاقتصادي بينها .^(١) وقد أطلق على ماكتب في ذلك الحين بالنظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي .

إلا أن الاتجاه الذي برز في الستينات وازداد ظهورا في الفتره الأخيره ، هو اهتمام الاقتصاديين بمشاكل الدول المتخلفة أو اتجاههم إلى امكانية علاجها عن طريق التكامل الاقتصادي . والذي أصبح ينظر إليه بنظرة أخرى خلاف النظرة التقليدية باقتضاره فقط على التخفيضات الجمركية .

بل أصبح ينظر إليه كأسلوب من أحدث الأساليب الفعالة والرامية إلى التنمية الاقتصادية حيث إن في ظل التكامل ، تسهل عملية انتقال عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل والتنظيم .

كما يوجد تنسيق للسياسات الاقتصادية للدول المشتركة ، بالإضافة إلى إيجاد سوق كبيرة . وبذلك يمكن القضاء على أحد العوامل الرئيسية في عدم إمكان إحداث تقدم وتنمية لدى الدول المتخلفة ، وذلك لضيق السوق المحلية والتي تمثل أهم مشكلات كثير من الدول المتخلفة وتعوقها عن التنمية .

- المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام ١٩٥١ (E.C.S.C.)

- السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٧ (E.E.C.)

- منطقة التجارة الحرة الأوروبية عام ١٩٥٩ (E.F.T.A.)

(١) J.Pinder, Problems of European Integration, In Danton G.R.E comomiq.

- مركز الدراسات Weidenlel Integstion in Eusope &.

(٢) تم خلال تلك الفتره عدة صور للتكامل منها على سبيل المثال ما يلي :

١٩٥٧ بين الدول الست السابق ذكرها ثم تلا ذلك قيام منطقة التجارة الحرة عام ١٩٥٩ بموجب معاهدة ستوكهولم بين إنجلترا والسويد والنرويج والدانيمارك والنمسا والبرتغال ثم انضمت ايسلندا فيما بعد . كما قامت دول أوروبا الشرقية بإنشاء مجلس المعونة الاقتصادية عام ١٩٤٩ والمعروف باسم الكوميكون .

كما لجأت دول أمريكا اللاتينية إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بموجب معاهدة مونتيفيديو عام ١٩٦٠ ويرمز لها بـ LAFTA . كما لجأت دول أمريكا الوسطى لعقد معاهدة للتكامل الاقتصادي بينها ، لإنشاء سوق مشتركة لها ويرمز بـ MCAC . كما عملت دول شرق أفريقيا إلا على إقامة سوق مشتركة منذ عام ١٩٢٠ . كما أنشئ الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى عام ١٩٦٦ ، وكذلك الاتحاد الجمركي لغرب أفريقيا . كما قامت بعض الدول العربية بإنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٥ .

المبحث الثالث :

أنواع وأشكال التكامل الاقتصادي

هناك أنواعا مختلفة من التكامل الاقتصادي ^(٢) ، وأن كلا منها يختلف عن

الصادرات واتباع سياسة نظام الحصص . وقد بذلت الهيئات الدولية مجهودات كبيرة لأجل العمل على تخفيف حدة الأضرار الناشئة عن الإفراط في سياسة الحماية . وقد أجرت هذه الهيئات عدة مؤتمرات دولية لذلك ، منها مؤتمر بروكسل في سبتمبر ١٩٢٠ ، ومؤتمر جنوه في إبريل ١٩٢٢ ، ومؤتمر جنيف في مايو ١٩٢٧ ، وآخر في عام ١٩٢٩ .^(١)

ونظراً لعدم نجاح المجهودات السالف ذكرها ، فقد رأت بعض الدول المتجاورة عقد اتفاقات فيما بينها لتخفيف وطأه الرسوم الجمركية . وكان أول هذه الاتفاقات هو اتفاق أو شى الذي تم في يوليو ١٩٣٢ بين هولندا وبلجيكا ولوكسمبرج .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت اتجاهات قوية بين الدول نحو قيام تكامل اقتصادي بينها ، وذلك لمواجهة المشكلات الاقتصادية التي خلقتها الحرب . وكأنه أول اتفاقيات التكامل الاقتصادي هي اتفاقية البنلوكس عام ١٩٤٧ بين دول أورش . ثم تلا ذلك اتفاقية السوق المشتركة للفحم الصلب بموجب معاهدة باريس عام ١٩٥١ ، بين دول البنلوكس ألمانيا وإيطاليا وفرنسا . ثم تلا ذلك أكثر وأهم تكتل اقتصادي دولي وهو السوق الأوروبية المشتركة « أو الوحدة الاقتصادية الأوروبية » ، وذلك بمقتضى معاهدة روما عام

(١) انظر :

د . عبد الحكيم الرفاعي - السياسة الجمركية الدولية والتكتلات

الاقتصادية - القاهرة ١٩٧٦ ص ٤٩ - ٥٣

د . حازم الببلاوي - نظرية التجارة الدولية . القاهرة ١٩٦٨

ص ٢٦١ .

(٢) انظر :

— B.Ballassa, "The Theory of Economic Integration", OP. Cit.

الاتفاقية ، مع احتفاظ كل منها بتعريفها الجمركي بالنسبة للدول الأخر والتي خارج الاتفاق .

٣ - الاتحاد الجمركي ^(٤)

يتضمن الاتحاد الجمركي - بالإضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الأعضاء - التزام هذه الدول بتوحيد النظام الجمركي الخاص بها بالنسبة للدول الأخرى خارج الاتفاق . حيث تحل هذه التعريفات الموحدة محل التعريفات الوطنية المتعددة السابقة على قيام الاتحاد .

٤ - السوق المشتركة ^(٥)

وهي صورة أعلى درجة من درجات التكامل الاقتصادي ، حيث تجمع بالإضافة إلى خصائص الاتحاد الجمركي السابق بينها ، حرية انتقال عناصر الإنتاج من بلد إلى آخر داخل بلاد السوق (وهي رأس المال والعمل) .

٥ - الوحدة الاقتصادية ^(٦)

من الملاحظ أن الأشكال السابقة للتكامل الاقتصادي تتميز كل منها بإزالة قدر معين من العوائق التي تقف في وجه نمو العلاقات الاقتصادية

السابق عليه من حيث القوة . حيث يفوق اللاحق السابق عليه بفرض تماثل الظروف التي تم فيها التكامل . وتتلخص أنواع التكامل في الآتي :

١ - نظام التفضيلات ^(١)

ويقصد به الإجراءات التي تتخذها بعض الدول بمنح بعض ميزات لدول أخرى في مجال الرسوم الجمركية ، أو التخفيف من القيود المعرقة لانسباب السلع فيما بينها . ويتم ذلك عادة بإلغاء أو خفض الحواجز الجمركية كلها أو بعضها ، المفروضة على السلع المستوردة من البلاد التي يتقرر لها التفضيل .

وقد يقوم نظام التفضيل على أساس التبادل ^(٢) . وقد يمنح التفضيل من جانب واحد . ومثال ذلك ما منح من تفضيلات من البلاد المتقدمة إلى مجموعة إل ٧٧ خلال السنوات الأخيرة في نطاق مؤتمر التجارة والتنمية .

٢ - منطقة التجارة الحرة ^(٣)

بمضى هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي ، يتم الاتفاق على إلغاء الحواجز الجمركية فيما بين الدول الأطراف في

— Free Trade Area.

— Customs Union.

— Common Market

— Economic Union

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

— Proherences douanieres (١)

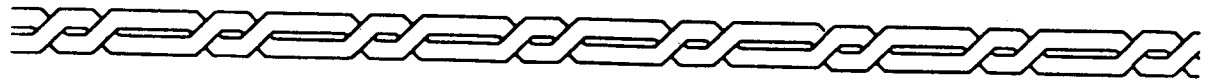
(٢) مثال ذلك ماحدث في التفضيل الامبراطوري الذي كان بين

انجلترا وبعض ممتلكاتها في اتفاق أوتاذا عام ١٩٣٢ . وكذلك ما

حدث في نظام التفضيلات الجمركية الذي تم بين دول الجامعة

العربية بعض اتفاقيه تسهيل التبادل التجاري ، وتجارة الترانزيت

المنعقدة عام ١٩٥٣



بين دول الاتفاق . إلا أن الوحدة الاقتصادية تتميز بالإضافة إلى ما سبق - إلغاء القيود على التجارة وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص بتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة بين الدول الأعضاء في تلك الوحدة ، وذلك كالسياسات النقدية والزراعية وغيرها من السياسات الاقتصادية .

٦ - الاندماج الاقتصادي الكامل ^(١)

وفي هذه الصورة لا يكفي بتنسيق السياسات الاقتصادية على نحو ما سبق بيانه ، بل تصبح الدول المندمجة وكأنها اقتصاد واحد ، تحدد سياساته مختلفه سلطة عليا تعلق هذه الدول . ويكون لقراراتها سلطة إلزام بالنسبة لجميع الدول الأعضاء .

هذا وقد يثور سؤال عما إذا كان من الضروري أن يمر كل تكامل بجميع هذه الدرجات ، من أدناها إلى أعلاها أم لا ؟

نجد أن البعض يعتقد هذا . لكن هذا الاعتقاد غير صحيح . إذ قد توجد ظروف قوية تؤدي إلى تطور الروابط الاقتصادية بين الدول إلى ما هو أوثق . وبذلك تقوم دول التكامل باختيار مرحلة ثانية أو ثالثة من مراحل التكامل متجاوزين مرحلة أو مرحلتين وقد يقع العكس إذ قد ترى بعض

الدول أن من مصلحتها الرجوع بالتكامل القائم بينها إلى درجة أوفى من الدرجة التي عليها التكامل الحالي . فالأمر يتوقف على طبيعة الروابط والظروف الخاصة بمجموعة الدول الداخلة في التكامل . ولكن الرأي الغالب يتجه إلى استحسان تطبيق مبدأ التدرج في تطور علاقات الدول الساعية إلى التكامل الاقتصادي . إذ ينصح أصحاب هذا الرأي بوجود السير بخطى ثابتة نحو الأنواع الراقية من التكامل ، أو الوحدة الاقتصادية ، خشية أن يحدث أضرار لمصالح الدول المتكاملة نتيجة التسرع ، وينتهي بهم الأمر إلى عدم إحداث التكامل ^(٢) .

ولكننا لا نعتقد أن معنى التدرج ، هو وجوب المرور بالدرجات أو الأشكال السابق ذكرها الواحد تلو الآخر . ونؤيد الاتجاه الذي يرى أن مبدأ التدرج هذا يجب أن يفهم على أنه السير حسب مقتضيات الظروف في كل حالة . وأن التدرج المشار إليه في كل من معاهدة روما واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، إنما المقصود منه أساساً تنفيذ كل منها على مراحل زمنية .

لكن قد يثور التساؤل عما إذا كان من الصالح أن يفهم التدرج أيضاً على أنه تكامل القطاعات الاقتصادية الواحد تلو الآخر ، بحيث يبدأ مثلاً

(١) Total Economic Integration

(٢) نجد صدى لهذه الفكرة في معاهدة روما الخاصة بالسوق

الأوروبية المشتركة . حيث تشير كل من المواد ٦ ، ٧ إلى

مبدأ تنفيذ المعاهدة على نحو تدريجي Realisation

Progressive . كما تنص المادة ١٤ من اتفاقية الوحدة الاقتصادية

العربية على أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقية على مراحل ، أمكن من السرعة .

ومن تطبيقات هذا المبدأ في السوق الأوروبية المشتركة ، أو في السوق

العربية المشتركة ، حدوث مراحل زمنية لإلغاء الحواجز الجمركية .

وبذلك لم يتم هذا الإلغاء دفعة واحدة .

القطاعات عن القطاعات الأخرى . وذلك للصالح العام لهذه الدول .

والواقع أنه رغم تواضع النتائج التي يمكن الحصول عليها من اتباع هذا الأسلوب - على الأقل في البداية وهو طول المدة التي قد يستغرقها التكامل - إلا أنه قد تجدد الدول فيه ما يطمئن كل منها في السير قدماً لإحداث التكامل في باقي القطاعات . حيث تتخذ من التكامل في قطاع معين تجربة محددة يستفاد منها في الخطوات التالية لباقي القطاعات ، على ألا يتجمد التكامل عند قطاع معين ، إذ الأصل في التكامل أن يكون شاملاً^(١) .

المبحث الرابع

الدوافع السياسية والاقتصادية للتكامل الاقتصادي

إن الدول في قيامها بإحداث تكامل اقتصادي تهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين من وراء هذا التكامل وهما : تحقيق أهداف سياسية ، وتحقيق أهداف اقتصادية .

وتتلخص الأهداف الأخيرة في رفع مستوى معيشة سكانها ، وزيادة معدل نموها . وتقوية مركزها قبل الكتل الاقتصادية الأخرى . حيث إن العصر الحالي أصبح عصر التكتلات الاقتصادية .

بالتكامل في قطاع التجارة ثم نتبعه بقطاع الزراعة ، ثم قطاع الصناعة وهكذا .. إلا أن بعض الاقتصاديين يردوا على ذلك بأنه تبيين عقب إنشاء مجمع الفحم والصلب أن التكامل الصناعي هذا لا يؤدي إلى نتائج محددة ، كما أن نطاق تطبيقه ضيق ، ولا يوجد ما يصل بينه وبين فروع الاقتصاد الأخرى ، مما يمكن من اتخاذ إجراءات ذات أثر في الاقتصاد القومي ، كما أن قصر التكامل على قطاع واحد أو على بعض القطاعات دون غيرها ، يقف عائقاً دون توازن هذا الاقتصاد في مجموعه^(١) .

مما سبق يتضح لنا أنه كمبدأ عام يجب العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي كاملاً بين الدول الداخلة فيه . ولكن رغم ذلك فقد تفرض الظروف أن يبدأ التكامل مؤقتاً ببعض القطاعات أو أن يكون من الصالح أن تسير بعض القطاعات نحو القطاعات بخطى أسرع من القطاعات الأخرى .

ونحن نرى أن هذا لا يخالف للمبدأ العام ، حيث إن بعض الظروف قد تضطر الدول المتعاقدة على إحداث تكامل بصفة مؤقتة توطئة لإحداث تكامل في باقي القطاعات . أو يحدث أحياناً بين بعض قطاعاتها أن يسرع الخطا بإتمام التكامل في بعض

(١) انظر :

هذه الظاهرة تلقى قبولا لدى البلاد العربية . فالبلاد المنتجة للبترول تقبل على التعاون فيما بينها ، ليس فقط على تحديد ثمنه ، بل أيضاً عند نقله أو تكريره .

د. حسين خلاف - التكامل الاقتصادي - المرجع السابق والذي يشير فيه إلى رأى دينوفي مرجعه :

Jean Francois Deniaw, Le marche Commun, 1964, pp.

18-19

كذلك التجمع الاقتصادي الأوروبي والذي حدث عقب الحرب العالمية الثانية . حيث يرى الكثيرون بأنه كان رداً على التحديات السياسية التي جابهت أوروبا خلال تلك الفترة . وتنص المادة الثانية من معاهدة روما ، إلى أن من أغراض هذه المعاهدة ، توثيق الصلات بين الدول الأعضاء . من هذا يتبين أن الغرض الأساسي لوضع هذه الاتفاقية ، أن يتطور التجمع الاقتصادي الأوروبي (أو السوق الأوروبية المشتركة) إلى وحدة سياسية واحدة .

أما بالنسبة للدول العربية ، فإن اتفاقية الوحدة الاقتصادية (المنعقدة بين دول الجامعة العربية) لم تشر صراحة إلى أنها تستهدف غرضاً سياسياً . بل أشارت إلى هدفها الاقتصادي وذلك في ديباجتها ، والتي نصت على أنه « رغبة منها في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها ، وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها وتنمية

والتكامل يخلق فرصة أمام الدول المتكاملة كي تقوي اقتصادها داخلياً وخارجياً .

ولقد كان للمزايا الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من قيام التكامل الاقتصادي خاصة في شكل الاتحادات الجمركية ، موضوع بحث كبير شغل الاقتصاديين عقب الحرب العالمية الثانية ووضعوا له نظرية عرفت باسم نظرية الاتحادات الجمركية . Theory of Customs Union

وسوف نشير فيما يلي إلى الدوافع السياسية وكذلك لنظرية الاتحاد الجمركي بالتفصيل : ج

المطلب الأول

الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي :

إن العلاقة بين السياسة والتكامل الاقتصادي وثيقة . حيث تعتبر المصالح السياسية أهم الأسباب التي تحمل على إتمام التكامل الاقتصادي ودوامه . ومن الأمثلة على ذلك اتحاد « الزولفرين » والذي كان تمهيداً لتحقيق وحدة ألمانيا سياسياً^(١) .

الآخر منها اتجه إلى التصنيع . لهذا فقد كانت خطواتهم نحو التكامل تسير بالتدرج ، حتى أنهم في البداية قبلوا وجود ثلاثة اتحادات جمركية في آن واحد . ثم عملت بروسيا على تذويبها جميعاً في اتحاد جمركي واحد سمي بالزولفرين . ومن الدروس المستفادة من هذا الاتحاد أنه لا بد لنجاح التكامل الاقتصادي من إرادة سياسية مستمرة ومؤمنة بما تقوم به .

انظر تفصيلات ذلك في المرجع التالي :

د. حسين خلاف - التكامل الاقتصادي - المرجع السابق ص

٢٢١ والذي يحيل فيه إلى المرجع التالي :

Jean Francois Deniaw, Le marche Commun, 1964

pp. 18-19

(١) قام اتحاد جمركي خلال القرن التاسع عشر بين الولايات الألمانية ، واشتهر باسم الزولفرين Zollverein . وكان مثلاً طيباً لتقارب اقتصادي بقصد تحقيق تقارب سياسي بين الولايات الألمانية المكونة له . وقد جعلوا من هذا الاتحاد الجمركي أداة مباشرة لتحقيق وحدة ألمانيا السياسية . ونظراً لتفتت الولايات الألمانية في ذلك الوقت ، لم يكن من السهل على الصناعة التي نشأت في بعض هذه الولايات أن تنافس الصناعة الانجليزية . لذلك عملت الولايات القوية منها (خاصة بروسيا) باصرار خلال نصف قرن على تحقيق الاتحاد الجمركي بينها جميعاً ، وذلك رغم المعارضة الشديدة التي وقفت ضدها لاختلاف درجات نمو هذه الولايات واتجاهاتها الاقتصادية . حيث كان بعضها زراعياً ، والبعض



ثرواتها ، ولتأمين رفاهية بلادها . فقد اتفقت على قيام وحدة كاملة بينها ، وعلى تحقيقها بصورة تدريجية .

لهذا فإننا نرى أنه لا يمكن توحيد البلاد الإسلامية سياسياً دون أن يتم توحيدها اقتصادياً في نفس الوقت . إن كلا من الوجدتين الاقتصادية والسياسية ضرورية لوجود الأخرى . إن خدمة الاقتصاد الإسلامي ، هو في الوقت نفسه خدمة للسياسة الإسلامية .

هذا ولا ننسى ما يحيط البلاد الإسلامية من أخطار جسيمة في الوقت الراهن ، نظراً لأطماع الكتلتين الكبيرتين (الغربية والشرقية) وتنافسهما على السيطرة على هذه البلاد ، خاصة الدول البترولية منها . بالإضافة إلى خطر إسرائيل ووجودها داخل الوطن الإسلامي . فهذه الأخطار جميعاً يصعب صدها إذا ما بقي اقتصاد الدول الإسلامية مفككاً كما هو عليه الحال الآن . بالإضافة إلى تفككها سياسياً .

مما سبق يتضح لنا أن الدوافع السياسية والتي تكون من وراء قيام التكامل الاقتصادي له عدة أسباب تختلف باختلاف ظروف كل منها . فقد يكون هدفها هو تمكين تلك الوحدات من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية ^(١) . كما قد يكون الدافع للتكامل هو توثيق العلاقات السياسية القائمة بين البلاد الداخلة في التكامل .

هذا ونود أن نشير هنا إلى أن السياسة تؤثر في التكامل الاقتصادي حتى ولو لم يستهدف من التكامل أغراضاً سياسية . وذلك يرجع إلى أن الأوضاع السياسية والاقتصادية تؤثر كل منها في الأخرى وتتأثر بها .

كما أن الناحية السياسية في التكامل تزداد حجماً كلما تطور هذا التكامل ، وكبرت العلاقات الداخلية بين أعضائه وزادت توثقاً . وفي هذه الحالة لا بد من تنسيق أو توحيد تدريجي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتكاملة . وهذه السياسات ولو أنها اقتصادية واجتماعية من حيث موضوعها ، إلا أن لها أيضاً طبيعة سياسية واضحة .

كما أن لها آثار سياسية جوهرية . هذا بالإضافة إلى أنه كلما تطورت العلاقات الاقتصادية بين الدول المتكاملة ، كلما أثير الكثير من المشكلات والتي قد تهدد الاتحاد لهذا يستلزم التغلب عليها بإرادة سياسية كبيرة . وما دام هناك حاجة إلى إرادة سياسية كبيرة لحل هذه المشاكل ، لا بد أن تتنازل دول التكامل عن بعض استقلالها أو بعض مظاهر السلطة إلى تلك الإرادة السياسية (أو السلطة) . حيث إنه يصعب التنسيق أو توحيد السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية بين دول التكامل في حالة ما إذا تمسكت كل منها باستقلالها وسيادتها ووضع سياستها الوطنية بعيدة عن الاتحاد .

يتم سيطرتها عليها . كما أنه من المعروف أن قيام اتحاد دول أوروبا الشرقية (الكوميكون) كاد رداً على قيام السوق الأوروبية المشتركة ولنفس الأسباب .

(١) من المعروف أنه من الأسباب التي قامت من أجلها السوق الأوروبية المشتركة تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها ، أو تقسيم أمريكا والاتحاد السوفيتي العالم إلى قسمين



مستوى ممكن لاشباع المستهلكين ، وإذا كان قيام الاتحاد الجمركي يعتبر تطبيقاً جزئياً لمبدأ حرية التجارة ، كان بحث تأثير قيام الاتحاد على الرفاهية الاقتصادية . يؤدي إلى بحث أثر الاتحاد على الاستهلاك وعلى الإنتاج .

ونود أن نشير إلى أنه كان يوجد رأى شائع في المجال الاقتصادي . التقليديين - قبل ظهور آراء فايئر ، يقرر بأن ما دام أنه يحدث الغاء جزئياً للرسوم الجمركية في حالة قيام الاتحاد الجمركي ، فإنه يكون له مبدأ حرية التجارة من آثار طيبة ^(٣) .

لكن من الملاحظ أنه وإن تضمن قيام الاتحاد الجمركي تحويلاً للتجارة بين أعضائه . إلا أنه يوجد تشديد جمركي على سلع باقي دول العالم . حيث إنه في قيام الاتحاد تلغى الرسوم الجمركية بين الدول الداخلة فيه ، وبذلك تحصل هذه الدول على ميزة لم تكن موجودة قبل قيام الاتحاد ، وفي الوقت نفسه نجد أن الرسوم الجمركية بالنسبة لدول العالم تبقى كما هي عليه مع دول الاتحاد - إن لم ترتفع أكثر في حالة توحيدها مع هذه الدول - وبذلك فإنه ينتج عن قيام الاتحاد أثران : - أولهما : تحرير التجارة بين دول الاتحاد . وثانيهما . تقييد هذه التجارة مع باقي دول العالم .

ومن الملاحظ أنه كما تؤثر السياسة في التكامل الاقتصادي ، كذلك يحدث العكس . حيث إن من شأن التكامل (خاصة إذا نجح وتطور) ألا يبقى التنظيمات أو العلاقات السياسية على وجهها القديم ، سواء في داخل دول التكامل أو فيما بينها وبين دول الخارج . إذ يجب إجراء التعديل اللازم للمواءمة مع الوضع الاقتصادي الجديد .

المطلب الثاني

نظرية الاتحاد الجمركي :

وضع أسس هذه النظرية فايئر (Viner) ^(١) وميد (Meade) ^(٢) . وتعتبر هذه النظرية امتداداً للتحليل التقليدي لنظرية التجارة الدولية . ونظرية الاتحاد الجمركي تفترض كمية معينة من الموارد ، ثم تبحث عن أثر الرفاهة الاقتصادية . وما تدره هذه الكمية الثابتة من ناتج ، ومن أثر على مستوى إشباع المستهلكين ، وذلك عقب قيام الاتحاد الجمركي .

الاتحاد الجمركي والرفاهية الاقتصادية :

وفقاً لرأى التقليديين في أن حرية التجارة تؤدي إلى الحصول على أكبر ناتج ممكن من الكوارد الاقتصادية المحدودة للعالم ، والوصول إلى أعلى

(٣) انظر :

د . أحمد الغنور - الاندماج الاقتصادي العربي - معهد البحوث والدراسات العربية - ١٩٧٠ .

(١) - Viner, J., The Customs Union Issue, Corneger Endowment for International peace, New Yourk 1950.

(٢) - Meade, J.E., The Theory of Customs Union, North-Holland Publishing Companies., Amesterdam, 1955.

أثر قيام الاتحاد الجمركي على الإنتاج :

طبقا للنظرية التقليدية في حرية التجارة .
 يتركز إنتاج السلعة في البلد الذي يتمتع في إنتاجها
 بأكثر ميزة نسبية ، أى البلد الذي ينتج السلعة
 بأقل تكلفة ممكنة ^(١) . وبذلك يتم التوزيع الأمثل
 للموارد الاقتصادية للعالم ، ويحصل من موارده
 المحدودة على أكبر ناتج ممكن . أما في حالة الحماية
 فإن إنتاج السلعة لا يتأثر به البلد ذات الميزة
 النسبية ، بل يشاركه في إنتاجها البلاد التي تتمتع
 نفس السلعة بنفقة نقدية أكبر من نفقتها في البلاد
 الأولى . أو بدرجة أقل نسبيا في الكفاءة . نظرا
 لأن هذه البلاد - يقصد بها بلاد الاتحاد - قد
 ألغت الرسوم الجمركية ، ولكن الرسوم ظلت
 باقية بالنسبة للبلد ذات الميزة النسبية في إنتاج نفس
 السلعة .

وهكذا لا يستأثر البلد ذو التفوق النسبي
 بإنتاج السلعة ، بل تشاركه في الإنتاج بلاد تقل

عنه كفاءة . وعلى ذلك فإننا نحصل من الموارد
 المحدودة للعالم على قدر أقل من الناتج من القدر
 الممكن في ظل حرية التجارة ، وبذلك فإنه في حالة
 وجود الحماية لا يحدث توزيع أمثل للموارد كما
 كان في ظل حرية التجارة .

وبذلك فإنه في حالة وجود الحماية لا يحدث
 توزيع أمثل للموارد كما كان في ظل حرية التجارة .
 لهذا يثور سؤال عن ما هو أثر قيام الاتحاد الجمركي
 على توزيع الموارد الاقتصادية بين مراكز الإنتاج
 المختلفة ؟ هل يؤدي قيامه إلى نقل إنتاج السلعة من
 بلد أقل كفاءة إلى بلد أكثر كفاءة أم العكس ؟ .
 يجيب فايير على هذا السؤال بالفرقة بين الأثر
 الإنشائي والأثر التحويلي للاتحاد الجمركي ^(٢) .
 حيث يرى أنه إذا ترتب على قيام الاتحاد الجمركي
 نقل إنتاج السلعة من البلد ذات النفقة النقدية
 الأعلى إلى البلد ذات النفقة الأقل ، فانه يؤدي إلى
 خلق التجارة . وبذلك فإن قيام الاتحاد في هذه

B. Ballasa, The Theory of Economic
 Integration, London,

(٢) يعتبر فايير أول من كتب عن نظرية الاتحاد الجمركي
 منذ عام ١٩٥٠ ، والتي تعد نواة الفكر وأساس التحليل
 للتكامل الاقتصادي - وكان اهتمام هذه النظرية يتركز في
 دراسة أثر التكامل على زيادة الانتاج نتيجة إعادة توزيع الموارد
 والتخصص بين الدول وفقا لنظرية التكاليف النسبية . وتحليل
 فايير يعتبر تحليلا استاتيكيًا يقوم على نفس الفروض التي قامت
 عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية . وهذه
 الفروض لا تتناسب مع الظروف الحالية لدول العالم عامة ،
 وللدول التي في سبيلها للنمو بصفة خاصة ، ومن أهم ما وجه
 لنظرية فايير من انتقادات هو إهمالها لأثر التكامل على
 اقتصاديات النطاق ، وأثره على الاستهلاك . فبالنسبة لأثر
 التكامل على اقتصاديات النطاق نلاحظ أن فايير قد افترض

ثبات النلة أو ثبات النفقة وفقا للتحليل الاستاتيكي بالرغم من
 أنه ينتج عن حدوث تكامل إتساع في الأسواق . ويظهر أثرا
 إقتصاديات النطاق في صورة إنخفاض في تكاليف الانتاج . أما
 بالنسبة لأثر التكامل على الاستهلاك فانه ينتج عن إزالة الرسوم
 الجمركية تغير في الأسعار النسبية للسلع ، وتأثير طلب
 المستهلكين بزيادة استهلاكهم من السلع المستوردة ، والتي
 حدث فيها إنخفاض في أسعارها ، ويؤثر ذلك على درجة
 الاشباع ، وبالتالي على درجة الرفاهية . كما أن الاستهلاك يزيد
 نتيجة التوسع في الانتاج وزيادة العمالة . وهكذا لا يمكن
 اغفال أثر التكامل على الاستهلاك . هذا وقد حدث تطور
 كبير للنظرية بعد ذلك بمعرفة ميد (Meade) عام ١٩٥٦ ،
 وليبيسي (Lipsey) عام ١٩٦٠ . حيث تضمن هذا التعديل
 دراسة تحليلية لأثر التكامل على الاستهلاك .



الحالة يؤدي إلى توزيع الانتاج طبقاً لما هو عليه الحال في ظل حرية التجارة . أما إذا أدى قيام الاتحاد إلى نقل إنتاج السلعة من البلد ذات النفقة النقدية الأقل إلى البلد ذات النفقة الأعلى . فان ذلك يؤدي إلى تحويل التجارة وإلى الابتعاد عن الوضع الأمثل للإنتاج في ظل حرية التجارة .

ومن المستطاع أن نحكم مسبقاً على ما إذا كان إتحاد ما سيؤدي إلى تحويل تجارة أو خلقها . حيث أن ذلك يتوقف على عدة ظروف . فقد يؤدي قيام الاتحاد إلى خلق التجارة في بعض النواحي ، وإلى تحويلها في البعض الآخر . وقد يبدأ الاتحاد تحويلاً ثم يصبح منشئاً للتجارة في مرحلة لاحقة .

ولتوضيح الفرق بين حالتى خلق التجارة وتحويلها ، نفرض قيام اتحاد جمركي بين مصر والسودان ، وأن السودان أصبح يستورد من مصر بعض المنتجات الصناعية - مثل الغزل والنسيج - بنفقة أقل من نفقة إنتاجها بالسودان . لكن مصر لم تكن تستطيع قبل قيام الاتحاد أن تباع هذه السلعة في أسواق السودان ، وذلك لما كان يفرض عليها من رسوم جمركية - قبل قيام الاتحاد - عند دخولها للسودان .

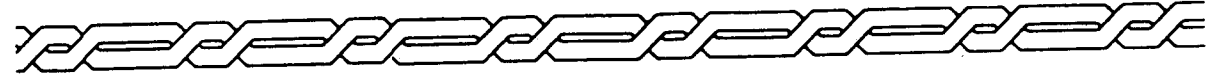
في هذه الحالة ينتج عن قيام الاتحاد الجمركي خلق تيار من التجارة بين مصر والسودان ، لم يكن موجوداً متعزلاً وجوده من قبل ، وبذلك يتم تقسيم العمل بين البلدين على أساس التكاليف النسبية ، ما دام أن مصر ستتخصص في إنتاج سلعة الغزل والنسيج بنفقة أقل من نفقة إنتاجها في السودان .

وبالعكس يحدث تحويل للتجارة . إذا ما ترتب على قيام الاتحاد أن أصبحت السودان تستورد من مصر

سلعة الغزل والنسيج بعد أن كانت تستوردها من إنجلترا بنفقة إنتاج أقل . ويكون سبب التحول عن الشراء من إنجلترا إلى الشراء من مصر رغم استمرار إنتاج إنجلترا السلعة بنفقة أقل . هو أن سلعة الغزل والنسيج المصرية أصبحت بعد قيام الاتحاد لا تدفع رسوماً عند دخولها السوق السودانية ، مما أدى إلى تفضيل المستهلك السوداني لها على الغزل والنسيج الإنجليزي ، رغم انخفاض تكلفة الأخيرة عنها في مصر .

في هذه الحالة يحدث تحول للتجارة عن إنجلترا ، والتي كانت من قبل تورد الغزل والنسيج للسودان وأصبحت الأخيرة تستورد تلك السلعة من مصر ، وبذلك فإن السودان أصبح بعد قيام الاتحاد لا تشتري الغزل والنسيج من البلد الذي ينتجها بميزة نسبية . بل يقوم بشرائها من مصر رغم أنها تنتجها بنفقة أعلى من إنجلترا ، لكن مصر أصبحت تتمتع بسبب انضمامها إلى الاتحاد بإلغاء الرسوم الجمركية على منتجاتها في الأسواق السودانية . وتحول التجارة في هذه الحالة هو لصالح مصر وضد صالح السودان ، نظراً لأنها أصبحت لا تشتري الغزل والنسيج من أفضل منتج . كما أن هذا التحول أضر بإنجلترا ، حيث أصبحت لا تستطيع - بعد قيام الاتحاد - تصدير الغزل والنسيج إلى السودان ، رغم انخفاض نفقتها بالمقارنة بالغزل والنسيج المصري . كما أن تحويل التجارة ليس من مصلحة الإنتاج العالمي ، لأنه يتنافى مع وجود تخصص دولي قائم على أساس المزايا النسبية .

ولتقدير الأثر الصافي للاتحاد على الكفاءة في توزيع الموارد ، هو بما ينتهي إليه الأمر من تفوق أحد



الأثرين على الآخر (الأثر الإيجابي وهو الأثر الإنشائي ، والأثر السلبي وهو الأثر التحويلي) .

ويقدر حساب الأثر الإيجابي ^(١) ، بضرب حجم التجارة المنشئة في الفرق بين نفقة إنتاج السلع في المركز الأكثر كفاءة ونفقة إنتاجها في المركز الأقل كفاءة ، وحساب الأثر السلبي ، بضرب حجم التجارة المحولة في الفرق بين نفقة الإنتاج في المركزين ، ويحدد الأثر الصافي للاتحاد على تفوق إحدى القيمتين على الأخرى .

ولكن ما هو أثر الرسوم الجمركية على الأثر الإنشائي والأثر التحويلي ؟ .

من الملاحظ أن طبيعة الأثر الذي يولده قيام الاتحاد الجمركي - سواء كان أثرا إنشائيا أم تحويليا - يتأثر بمستوى الرسوم الجمركية التي كانت تفرضها البلاد الأعضاء قبل قيام الاتحاد . فكلما زاد مستوى الرسوم الجمركية التي تفرضها الأعضاء قبل قيام الاتحاد ، كلما تعاضم أثر الاتحاد على الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية ، وكان للاتحاد أثر إنشائي كبيرا .

وعكس ذلك أنه كلما انخفضت مستوى الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء قبل قيام الاتحاد ، كلما قل أثر الاتحاد على الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية . وعلى ذلك فالكسب يزداد من وراء قيام الاتحاد الجمركي ، كلما كانت الحواجز الجمركية - التي تم إزالتها عقب قيام

الاتحاد - مرتفعة . نظرا لأن إلغاء تلك الحواجز يسمح بخلق تيار للتجارة بين دول الاتحاد ، ما كان له أن يوجد دون ذلك . لأن إلغاء تلك الحواجز يسمح بإعادة توزيع الموارد داخل الاتحاد توزيعا أفضل .

كما يثار سؤال آخر حول أثر التنافس والتكامل بين البلاد الداخلة في الاتحاد على الأثر الإنشائي والتحويلي ؟ .

من المعروف أن الدول الصناعية تعتبر دولا متنافسة فيما بينها ، ومتكاملة مع الدول المنتجة للمواد الأولية . كما أن الدول الأخيرة متنافسة فيما بينها ^(٢) . وقد كان شائعا بين الاقتصاديين حتى وقت قريب أن الاتحاد الجمركي أقل فائدة إذا كان بين الدول المتنافسة ، وأحسن حالا إذا كان بين دول متكاملة . على أساس أن نفقات الإنتاج في الدول المتكاملة تختلف كثيرا عن نفقات الإنتاج في الدول المتنافسة . وبالتالي فحدوث تكامل بين الدول الأولى فيه توفير كبير لنفقات إنتاج السلع المختلفة .

إلا أن فاينر قد دلل على عدم مهمة هذا الرأي ، حيث ذكر بأنه في حالة وجود بعض بلاد ذات إقتصاديات متكاملة قبل قيام الاتحاد ، فنفقة إنتاج سلع كل منها تختلف اختلافا كبيرا عن الأخرى . ونظر الحاجة كل منها لسلع أخرى ، فإنها لا تفرض على السلعة التي في حاجة إليها من الدولة الثانية رسوما جمركية . وبالتالي فإن الرسوم الجمركية بين

(١) Meade, J.E., The Theory of customs Union, op.. cit.

(٢) انظر :

د . سعيد النجار - الوحدة الاقتصادية بين البلاد النامية -

مصر المعاصرة - أكتوبر عام ١٩٦٤ العدد

٣١٨ . ص ١٥ .

كما أنه يحدث العكس إذا ما نتج عن قيام الاتحاد انكماش في التجارة بين بلاده والعالم الخارجي . حيث ينخفض الاستهلاك وكذا مستوى إشباع حاجات المستهلكين ، وعلى ذلك فمن المتصور أن يؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى الارتفاع بمستوى الرفاهية الاقتصادية لبلاده ، بينما يؤدي في الوقت نفسه إلى النيل من مستوى الرفاهية الاقتصادية للعالم الخارجي ككل ، وقد يحدث كذلك أن يتطور معدل التبادل الدولي لصالح الاتحاد ضد صالح العالم الخارجي ، نظرا لزيادة قوة المساومة للبلاد الأعضاء فيه .

أما عن أثر قيام الاتحاد على الرفاهية الاقتصادية لكل من بلاده ، فإن ذلك يتحدد بالموازنة بين ما يحصل عليه كل منها من نفع نتيجة خلق تيار التجارة واتساعها وتحسن معدل التبادل الدولي ، وبين ما يصيب كل منها من ضرر نتيجة لتحول التجارة وانكماشها .

خلاصة القول . أن قيام الاتحاد الجمركي ، يؤثر على مستوى إشباع المستهلكين في اتجاهين مختلفين : الأول : حدوث إتساع للتجارة بين بلاد الاتحاد ، فيزيد مستوى إشباع المستهلكين . والاتجاه الثاني : أن يحدث إنكماش للتجارة فينقص مستوى الإشباع . ويتوقف الأثر النهائي للاتحاد على المقارنة بين كل من اتساع أو انكماش التجارة على مستوى إشباع المستهلكين .

مما سبق يتضح أنه من الصعب الحكم مسبقا على أثر الاتحاد على الاستهلاك . ولكن يمكن

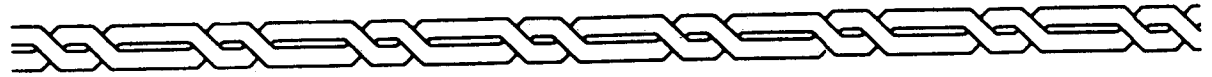
المجموعتين ، تكاد تكون منعقدة لاستقلال كل بلد في إنتاج بعض السلع . تغاير ما تنتجه البلد الأخرى . فإذا ما قام اتحاد جمركي بين هذه البلاد فلا يحدث زيادة في حجم التجارة فيما بينهم .

أما إذا حدث الاتحاد بين عدة بلاد متنافسة ، فإن الأثر الإنشائي يكون غالبا . نظرا لأن هذه البلاد تقوم بإنتاج عدة سلع مماثلة لبعضها البعض . لذلك كانت قبل قيام الاتحاد تفرض كل منها رسوماً جمركية على سلع البلاد الأخرى . وبذلك يحرم مواطنو هذه البلاد من الحصول على أفضل السلع لوجود الحماية الجمركية .

فإذا ما حدث إتحاد بين هذه البلاد ، وألغيت الرسوم الجمركية ، فإنه يتم إعادة توزيع للموارد الاقتصادية بين فروع الإنتاج في كل بلاد الاتحاد . حيث تخصص كل منها في إنتاج السلعة ذات الميزة النسبية (أى الأقل نفقة نسبية ممكنة) .

أثر الاتحاد الجمركي على الاستهلاك :

إن قيام الاتحاد الجمركي يؤثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية ، ليس فقط عن طريق تأثيره على الإنتاج ، بل لأنه يؤثر كذلك على الاستهلاك . فقد ينتج عن قيام الاتحاد ، اتساع التجارة بين بلاده ، مما يؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلكين من سكانه . حيث يستطيعون الحصول على السلعة الأكثر منفعة (أقل نفقة) في الاستهلاك ، ويتركوا السلعة الأقل منفعة (الأكثر نفقة) .



وتوجيهه طبقا للمزايا النسبية . وكذا تعبئة الموارد في إطار خطة مشتركة . وبذلك يمكن تحقيق عدة مزايا ، سبق الإشارة تفصيليا إلى بعضها - منها تأثيره على الإنتاج ، والاستهلاك ، والرفاهية - في الصفحات السابقة ، والبعض الآخر نشير إليه فيما يلي (٢) :

أولا : الميزة الناجمة عن تقسيم العمل الدولي :

إن أهم ما ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي هو تقسيم العمل بين الدول الأعضاء ، في الاتحاد . وذلك على أساس من التخصص . حيث تقوم كل دولة بدخله بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية ، وهذا يؤدي إلى الإنتاج يقوم به أكثر المنتجين كفاية ، مما يزيد من أرباح هؤلاء المنتجين نظرا لإلغاء الحواجز الجمركية . كما أن المستهلك يستفيد هو الآخر نظرا لحصوله على السلعة ممن ينتجها داخل السوق بأقل تكلفة . وبذلك يحصل عليها بأقل ثمن حتى ولو كان هذا المنتج يتبع دولة أخرى ، ولكنها في الوقت نفسه إحدى الدول الداخلة في إطار التكامل .

وقد كان الحال بالنسبة للمستهلك قبل حدوث التكامل ، أن يضطر إلى شراء نفس السلعة من المنتج الوطني داخل بلاده ، حتى ولو كان الآخر ينتجها بتكلفة كبيرة ومستوى أقل من الجودة .

استخلاص عدة تواجد يمكن الاستناد إليها في تقدير ذلك الأثر أهمها (١) :

أ - كلما أرتفعت الرسوم الجمركية المفروضة بمعرفة بلاد الاتحاد بالمقارنة بمثلتها المفروضة بمعرفة البلاد خارج الاتحاد ، كانت فرصة زيادة مستوى الإشباع - نتيجة لاتساع التجارة - أكبر من خطر نقص مستوى الإشباع نتيجة لانكماش التجارة .

ب - زيادة اتساع نطاق الاتحاد ، يؤدي إلى اتساع التجارة وزيادة الإشباع . مما يعوض النقص في الإشباع في حالة حدوث انكماش للتجارة .

ج - كلما زادت درجة التنافس بين إقتصاديات بلاد الاتحاد ، وزادت درجة التكامل بينها وبين إقتصاديات العالم الخارجي ، كلما أمكن تجنب حدوث نقص في الإشباع نتيجة انكماش التجارة . نظرا لحدوث زيادة في الإشباع نتيجة اتساع التجارة .

البحث الخامس

مزايا التكامل الاقتصادي

لا شك أن ديناميكية عمليتي التكامل والتنمية بالدول المتخلفة ، تقتضي ترشيد الإنتاج ،

د . محمد زكي شافعي - التنمية الاقتصادية - الكتاب

الثاني - القاهرة - دار النهضة المصرية ١٩٧٠ ص ١٤٨ ،

١٥٦ .

-U.N. Problems actuels d'integration economique rep des avantages et des coutes dans L'integratioosc entre pays voie de developpement.N.Y. 1945.P12 et Suiv.

(١) انظر :

د . احمد الغنطور - الاندماج الاقتصادي العربي - المرجع

السابق ص ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) انظر تفصيلات هذه المزايا في المراجع التالية :-

د . حسين خلاف - التكامل الاقتصادي - المرجع

السابق .

الحال بالنسبة للأثر الإنشائي والذي ينتج عنه تحرير التجارة .

ثانيا : اتساع السوق وكبر حجم المشروعات :

يترتب على قيام التكامل الاقتصادي . اتساع نطاق السوق وميل حجم المشروعات داخله إلى الكبير . وينتج عن ذلك حدوث وفورات نتيجة كبر حجمه وإنتاجه النمطي ، وزيادة المنافسة بين المشروعات في الدول التي كانت من قبل بمعزل عن بعضها البعض . بالإضافة إلى ما ينتج عن التكامل من دفعه قوية لاقتصاديات البلاد المنضمة إليه .

ولا شك أنه لكي تخطو الدول المتخلفة ، خطى نحو التنمية الاقتصادية . لابد من لجوئها إلى التصنيع ، لأنه أهم السبل لرفع مستوى المعيشة للبلاد المتخلفة ، خاصة البلاد المكتظة بالسكان . كما أن التنمية الاقتصادية الرشيدة ، تستوجب أن يسير النمو الصناعي مع التنمية الزراعية جنباً إلى جنب نظراً لارتباطها ببعض ووجود العلاقات المختلفة بينها كما أن النمو الصناعي محدود بنطاق السوق . فلكي تحصل الدولة على وفورات ومميزات الإنتاج الكبير ومنافع التخصص ، لابد من وجود سوق كبير^(١) لأجل تسويق المنتجات الصناعية بكميات كبيرة ، وبالتالي إنتاجها بكميات أكبر مما يؤدي إلى الارتفاع بمستوى الكفاءة الانتاجية وتخفيض نفقة الإنتاج للوحدة الواحدة .

وكان يفترض حتى وقت قريب أن ميزة التخصص الناجمة عن قيام التكامل الاقتصادي هي صورة الميزة التخصص التي تنجم عن حرية التجارة عموماً على الصعيد الدولي . والفارق الأهم بين الوصفين هو مجرد فارق في النطاق ، حيث إن التكامل الاقتصادي يشمل بعض البلاد ولا يمتد إلى العالم بأكمله .

على أنه من الملاحظ أن هذا المنطق لا يقبل على علته ، نظراً لأن التكامل الاقتصادي لا يحقق حرية التجارة إلا للبلاد الداخلة فيه . وبذلك فهو لا يحقق هذه الحرية للبلاد الخارجة عن نطاقها . وفي هذا الصدد نجد أن فاينر (Viner) قد نادى في نظرية الاتحاد الجمركي ، بأن الاتحاد الجمركي لا يحقق في كل الأحوال - خلافاً لما كان يقال من قبل - تقسيماً للعمل قائماً على أساس التكاليف النسبية . كما أنه لا يعتبر بصفة دائمة خطوة نحو تحرير التجارة أو تحقيق الرفاهية . وقد سبق أن أشرنا إلى أنه أجرى تفرقة بين ما أسماه بخلق التجارة وتحويل التجارة .

حيث إن خلق التجارة يحدث إذا ما نتج عن قيام الاتحاد أن أصبحت السلع تنتج بنفقة أقل من قبل قيام الاتحاد . أما إذا حدث عكس ذلك ، بأن أصبحت التجارة تتجه نحو شراء السلع ممن ينتجها بتكلفة نقدية أعلى مما كانت عليه قبل قيام الاتحاد ، ففي هذه الحالة يحدث أثر تحويل للتجارة ، وفيه تعزيز للحماية الجمركية ، عكس ما كان عليه

Robenson E.A.G., Interoduction to the Economics consequences of the Size of Nations, 1960. P.XXi.

(١) حجم السوق لا يتحدد بعدد السكان فقط ، ولكن بمستوى الدخل الفردي لهم . فهو عبارة عن حاصل ضرب عدد السكان × متوسط الدخل . انظر المرجع التالي : -

كما يترتب عليه بالتالي مناهضته للاجراءات الاحتكارية ، والتعقيدات التي تسود إقتصاديات بعض البلاد . وتعزيز المنافسة على هذا النحو ينخفض من ثمن السلعة ويسمح بتوزيع أحسن للدخول بين البلاد المنضمة للتكامل ، مما يخفف بالتالي من الفروق القائمة بينهم .

كما أن اتساع السوق من شأنه أن يذكي لدى المنتجين روح المبادرة والاختراع والبحث العلمي والاستثمارات الهامة ، وتطبيق الطرق العلمية في الإدارة والتخطيط . فكبر حجم وإتساع السوق يزيد من ثقة وجرأة البعض على مباشرة آفاق جديدة في الإنتاج ، واستخدام المعدات الحديثة والكبيرة التكاليف . كما يساعد على تنمية اقتصاد البلاد المنضمة إليه وتنسيق سياستها الاقتصادية . مما يخفف من أضرار التقلبات الاقتصادية الناجمة عن الانكماش والتضخم .

ثالثا : النتائج المترتبة على انتقال رأس المال والعمل :

قد يمتد التكامل لشمول حرية انتقال رأس المال والعمل ، ومن المفروض عادة أن ينتقل عنصرا رأس المال والعمل من البلد الذي تقل فيه إنتاجية الحرية إلى البلد الذي ترتفع فيه هذه الانتاجية ، مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل الفردي في البلدين (٢) .

كما أن ضيق نطاق السوق ووجود صعوبات للتصدير للخارج يحد من إمكانيات البلاد المختلفة من السير قدما فرادى في التصنيع . نظرا لعدم توفير مميزات الإنتاج الكبير . وهنا يظهر ويرز دور ومزايا الاندماج الاقتصادي ، حيث يوفر السوق الكبيرة والتي تعتبر شرطا جوهريا من أجل قيام تنمية إقتصادية سليمة للبلاد التي في سبيلها للنمو ، وبالنظر إلى العالم الاسلامي ، نجد أن هذه الميزة متوفرة لديه . نظرا لأن عدد سكانه يبلغ ٦٦٧, ٥ مليون نسمة (أى حوالي ١٦, ٥ ٪ من سكان العالم) . أما على مستوى الدولة الواحدة ، فنجد أن بعض الدول لا يتجاوز عدد سكانها عن المليون الواحد (١) .

كما نود أن نشير هنا إلى أن تحقيق مزايا الإنتاج الكبير من أهم العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي . بالإضافة إلى إيجاد مزايا التخصص بين بلاد التكامل ، أو التي تظهر في وجود سوق كبير ، حيث تتركز المشروعات في المناطق الملائمة لها .

هذا مع ملاحظة أن الميزة المترتبة على كبر حجم المشروع في السوق ، لا تقتصر على ما ينتج من وفورات على هذا النحو . بل يمتد إلى ما يحدثه أيضا من المزيد من المنافسة بين المشروعات الموجودة في البلاد المختلفة والمنضمة إلى التكامل .

(٢) انظر تفصيلات ذلك في المرجع التالي : -

— Balassa B., The Theory of Economic Inteyration, op. cit. pp. 101-1.

(١) من هذه الدول : دولة قطر ٩٥ ألف ، الامارات العربية ٢٢٩ ألف ، البحرين ٢٥٩ ألف ، جابون ٥٣٠ ألف ، جابون ٥٣٠ ألف ، غينيا بيساو ٥٣٤ ألف ، عمان ٧٩١ ألف ، جيبوتي ١٠٨ ألف ، جزر القمر ٣١٤ ألف .

المتخلفة لا يجدي . وعلى سبيل المثال ما يتخذ من توصيات في مؤتمرات الجاث الخاصة بالتجارة والتنمية من أجل الدول الساعية للنمو وعدم التوصل إلى نتائج إيجابية ^(٢) .

ولا شك في أن التكامل الاقتصادي يعطي للدول المتخلفة والداخلية في إطاره من القوة ما يجعلها قادرة على المساومة ، حتى تستطيع تحقيق مصالحها ، ويضاعف من أهمية تعزيز قوة هذه البلاد في المساومة عن ما هو جارٍ عليه العمل حالياً .

والقدرة على المساومة تؤدي إلى تحسين معدل التبادل الدولي مع الدول الخارجية ودول التكامل الاقتصادي . حيث تستطيع الدول الأخيرة من استيراد السلع الأجنبية بأسعار منخفضة ، مع إمكانها من رفع أسعار سلعها الوطنية المصدرة للخارج . وبذلك تستطيع الدول التي في سبيلها إلى النمو والداخلية في إطار التكامل من وضع حد لتقلبات الأسعار الخاصة بصادراتها ، وذلك في ميدان التجارة الخارجية والتي تحدث نتيجة تقلبات دورية في مستوى التشغيل والإنتاج بالدول الصناعية المتقدمة .

ولنأخذ من وقفة الدول الإسلامية البترولية في

وبذلك تكون الهجرة في صالح البلدين ، وبالتالي في صالح مجموع دول التكامل . حيث ينتج فيها استخدام عنصر العمل استخداماً حسناً .

ولكن قد لا تتم حركة الهجرة رغم ما ينتج عنها من فوائد وذلك لأسباب كثيرة . وكذا بالنسبة لرأس المال ^(١) . وقد يحدث عكس المفروض بأن يهاجر العمل ورأس المال من البلد الذي يقل وجودهما فيه نسبياً إلى البلد الذي يزداد ان فيه نسبياً ، وينتج عن ذلك الإضرار بالبلدين المتكاملين . لهذا نرى أنه قد يحدث في حالة توفر حرية انتقال العمل ورأس المال أضراراً بدول التكامل . لذلك فإنه لا يكفي أن تتقرر هذه الحرية ، بل يجب أن ترسم السلطات المختصة داخل التكامل السياسية التي من شأنها ضمان تحقيق النتائج المرغوب فيها ، والمطلوبة ، والتي على أساسها تم الاتفاق على حرية انتقال العنصرين .

رابعاً : قدرة دول التكامل على المساومة والحد من عدم استقرار صادراتها :

يرجع عدم تحسن أحوال التجارة الخارجية للدول التي في سبيلها إلى النمو ، إلى عدم قدرتها على المساومة . وأن إستخدام أسلوب الإقناع بالنسبة للدول المتقدمة لأجل الاهتمام بمصالح الدول

(٢) وضع مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية U.N. Conference on Trade and Development

في دور انعقاده الثاني في نيودلهي (من أول فبراير - ٢٩ مارس ١٩٦٨) عدة توصيات منها تحويل التنمية للدول المتخلفة . وأوصى فيها الدول المتقدمة بأن تمد الدول المتخلفة بموارد مالية لا تقل عن ١٪ من الناتج القومي الاجمالي السنوي . وحتى الآن لم يتم تحقيق تلك التوصية .

(١) من هذه الأسباب وضع الدول الأخرى عراقيل أمام عمال الدول ذات الفائض البشري أو عدم ميل العمال للهجرة رغم ما سيعود عليهم من فوائد . وبالنسبة لرأس المال قد يرى أصحابه استثماره داخل بلادهم دون تصديره للبلاد الأخرى حتى ولو كان الاستثمار فيها أفضل ، وذلك لعدم الثقة في هذه البلاد الخ .



حرب رمضان (السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣)
عبرة وعظة ومثال يحتذى به في مدى قدرة الدول
المتكاملة أو المتحدة على المساواة في المجالات
المختلفة . حيث أمكن عن طريق إتحاد هذه الدول
وسيطرتها على هذا المورد الحيوي أن تحصل على
نتيجتين هامتين . أولهما ذات أثر سياسي هام وهو
أن تغير الاتجاه العدائي السافر لبعض الدول الأوربية
للقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط ،
وأن البعض الآخر منها بدأ في إتخاذ بعض المواقف
الإيجابية في المحافل الدولية وذلك بالدفاع عن
الحقوق المشروعة والقانونية للشعب الفلسطيني
والدول الإسلامية المحتلة .

والنتيجة الثانية وهي ذات أثر إقتصادي .
حيث تمكنت الدول الإسلامية البترولية من رفع
سعر برميل البترول حيث أصبح في أواخر عام
١٩٧٩ وأوائل عام ١٩٨٠ خمسة أضعاف ثمنه قبل
حرب رمضان . حيث بلغ ثمن البرميل ٢٤ دولار
لبعض الدول ، ٢٦ دولار للبعض الآخر ، بل إن
بعضها يطالب برفعه إلى ٣٠ دولار للبرميل .

هذا بالإضافة إلى مالدى العالم الإسلامي من
قدرات إقتصادية أخرى على المساومة في هذه
المجالات المختلفة والتي لو استغللتها لما كان حال

العالم الإسلامي قد وصل إلى ما هو عليه الآن من
تششت وخلافات وصراعات حتى أمكن للدول
الأجنبية أن تقوم باختلال بعض هذه البلاد ^(١) .
هذا ونود أن نشير هنا إلى أن المكاسب الناتجة
عن التكامل الاقتصادي (خاصة التي تنشأ من
مجموعة دول ساعية للنمو) ، تختلف في الأمد
القصير عنها في الأمد الطويل ، وكذا تختلف
باختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في
هذه الدول المكونة للتكامل . وكذا تختلف بالنسبة
للمستوى الاقتصادي والاجتماعي وصور التكامل
التي عليها هذه الدول ، وعلى ذلك ففي ظل حرية
السوق ، فإن مكاسب الدول المتخلفة من
التكامل ، تكون محدودة في المدي القصير ، نظرا
لاقتصار التكامل على تحرير التبادل التجاري بين
الدول المتكاملة ، ولكن في حالة تغيير أنماط
التجارة والإنتاج بين هذه الدول ، على أساس
المزايا النسبية والإنتاج الكبير - وهذا يمكن تحقيقه
في المدي الطويل - فإن ذلك يؤدي إلى تقوية
الهيكل الاقتصادية الداخلية ، نتيجة زيادة
معدلات النمو الاقتصادي ، مما ينتج عنه اتجاه
التجارة من منطقة التكامل إلى العالم الخارجي ، مما
يحدث مكاسب كبيرة للدول المتكاملة ^(٢) .

(١) وعلى سبيل المثال ماذا يحدث لو احت الدول الإسلامية ذات
الأرصدة المالية المتراكمة والمكدسة في البنوك الأجنبية في
الخارج باتجاهها نحو سحب هذه الأموال .

(٢) انظر تفصيلات ذلك في المرجع التالي : -

Robson P. "Economic Integration in Africa" George

1

2

3

4

الفصل الثاني

صَوَرُ التَّكَامُلِ الْاِقْتِصَادِيِّ

لدى بعض البلاد التي في سبيلها للنمو

قد يبدو أن التكامل بين البلاد التي في سبيلها إلى النمو أيسر منالاً من غيرها . حيث يتميز اقتصاد هذه البلاد ببساطته وحدائته ، وعدم خضوعه لطغيان ونفوذ أصحاب المصالح الذاتية من المنتجين وغيرهم . إلا أنه من الملاحظ وجود عدة صعوبات تعترض طريق التكامل بين البلاد التي في سبيلها للنمو . من هذه الصعوبات ، ضعف الوعي بالتكامل ، ووجود خلافات أيولوجية فيما بينها ، وعدم الاستقرار السياسي ، وعدم النضج الكافي في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وانخفاض مستوى التنظيم والادارة في المشروعات الإنتاجية وأعمالها الحكومية . هذا بالإضافة إلى ضعف الهيكل الإنتاجي . وعدم صلاحية النظام النقدي والمالي ، وقلة عدد الفنيين المتخصصين . وسوء حالة التخطيط بها ، مما يعوق عملية تنسيق الإنتاج فيما بينها ، وينتج عن ذلك ارتباط معظم هذه البلاد بالبلاد المتقدمة اقتصادياً ومالياً وتجارياً . خاصة البلاد التي كانت تستعمرها من قبل . وكذا ضعف حركة التبادل التجاري بين تلك البلاد وبعضها البعض .

ولكن هذا لا يعني أن تلك البلاد الساعية للنمو لا تستطيع أن تجني نفعاً من تكاملها . ولكننا نشير هنا إلى أن هذه البلاد رغم ما أشرنا إليه من صعوبات ، ورغم أنه قد لا يعود عليها من فوائد ونفع كبير في بداية إحداث التكامل بينها ، إلا أنها في أشد الحاجة عن غيرها لإحداث هذا التكامل . حيث إنه يفضل النظر إلى التكامل في إطار ديناميكي وليس في إطار استاتيكي ثابت . حيث قد يكون نفعه للبلاد التي في سبيلها للنمو قليلاً في بدايته ، وذلك يرجع للصعوبات السالف ذكرها ، ولكنه لا يلبث إذا طبق بنجاح أن يتحول إلى حركة ديناميكية تغلب على المصاعب التي تواجهه .

وسوف نشير في هذا المجال إلى بعض تجارب التكامل الخاصة ببعض البلاد الساعية للنمو حيث نستخلص منها الدروس والتجارب المختلفة والتي يمكن للبلاد الإسلامية أن تستفيد من تجربتها وحتى يمكنها أن تتفادى المعوقات التي صادفت هذه التجارب وذلك في حالة إقامة تكامل اقتصادي . والمناطق التي سنشير إليها بالدراسة بإيجاز هي :

أ - أمريكا اللاتينية .

ب - أمريكا الوسطى .

ج - البلاد العربية .

المبحث الأول

التكامل الاقتصادي لأمريكا اللاتينية

لقد تأثرت أمريكا اللاتينية تأثيراً كبيراً في فترة انتقال اقتصادها من حالة الحرب إلى حالة السلم بعد الحرب العالمية الثانية . ويرجع ذلك إلى إرتفاع معدل التضخم وكذا لعجز العملات الأجنبية ، وما يترتب على ذلك من انخفاض الواردات اللازمة للإنتاج والسلع الاستهلاكية . ومن ثم ارتفعت أسعار الواردات بصورة جادة ، في حين انخفضت الصادرات نتيجة للهبوط الحاد على الطلب من المنتجات التعدينية (المنجمية) والزراعية والتي تصدرها أمريكا اللاتينية بكميات كبيرة أثناء الحرب .

وعلى ضوء هذه الظروف فقد اقترح في الجلسة الخامسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ، والذي عقد في Lehe lake خلال الفترة من ١٩ يوليو حتى ١٧ أغسطس ١٩٤٧ إقامة لجنة اقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) . وفي ٥ أغسطس ١٩٤٧ عين المجلس لجنة أولية (Droftyny Committe) وافقت على قرار أولى في اليوم الثاني لإنشائها على إقامة لجنة خاصة تضم ٩ أعضاء لدراسة إمكانية إقامة لجنة اقتصادية لأمريكا اللاتينية داخل إطار الأمم المتحدة . وقد اجتمعت هذه اللجنة الخاصة في ٩ أكتوبر ١٩٤٧ .

وقدمت تقريرها في ٢٩ يناير ١٩٤٨ ، والذي أصبح بموجبه للمجلس السلطة في إقامة مجالس إقليمية تتولى معالجة بعض المشاكل العاجلة والملحة . ولقد تولى المجلس بالتالي سلطة إقامة لجنة اقتصادية لأمريكا اللاتينية (١) .

وسوف نقصر البحث في شأن تجربة أمريكا اللاتينية على إشارتنا فقط بتقييم التجربة من خلال تقييمنا لبنك التنمية (IDB) وكذا اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (LAFTA) .

أ - بنك التنمية لأمريكا اللاتينية IDB

ظهرت فكرة إقامة مؤسسة مالية لأمريكا اللاتينية في نهاية القرن الماضي . ففي ابريل ١٨٩٠ أوصى المؤتمر الأول لـ Pan. Amei con إقامة بنك دولي أمريكي . وبعد عدة مباحثات تم التوقيع على اللائحة النهائية الخاصة به في ٨ ابريل ١٩٥٩ بواسطة ١٨ دولة . وفي ٣١ ديسمبر ١٩٥٩ أصبحت اتفاقية إنشاء البنك سارية المفعول .

ويتركز الهدف الرئيسي لبنك التنمية هذا في الاسراع بإجراءات التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء سواء كان ذلك بشكل منفرد أو جماعي . ومن الملاحظ أن المهام التي أسندت إليه لم تتضمن المساندة المالية أو الدعم المالي الموجه نحو التكامل الاقتصادي لأمريكا اللاتينية . إلا أنه منذ بداية نشاطه أظهر أهمية خاصة لهذا الموضوع

(١) انظر :

— United Nations : Conference on trade and development
“Economic Co-Operation and Integration Among
Developing Countries “TD/B1609 (Vol. I) 19 May 1976.

٢ - قيام البنك بإنشاء صندوق يختص بالعمليات الخاصة ، وذلك بغرض عقد القروض بشروط ميسرة للدول ذات الظروف الخاصة - وهي الدول الأقل نمواً - أو لبعض المشروعات ذات خاصية معينة من الأعمال الهامة للمساهمة في التنمية . ومن التسهيلات التي منحها الصندوق ، سداد قيمة القروض كلها أو معظمها بعملة الدولة العضو صاحبة المشروع .

٣ - قيام البنك بإنشاء صندوق للنهوض بالضمان الاجتماعي ، بغرض تحسين مستويات المعيشة للسكان ، والنهوض بالتنمية الزراعية والإسكان والتعليم . وذلك عن طريق القروض الطويلة الأجل ، ذات الأسعار والفائدة المنخفضة . وتعتبر من الأعمال الناجحة في مجال إقامة البنية الأساسية والتنمية الزراعية .

٤ - كبر رأس مال بنك التنمية ، حيث بلغ رأس المال المكتتب فيه حتى ديسمبر ١٩٧٤ ٥٩٥٤ مليون دولار . وفي فبراير ١٩٧٥ بلغ إجمالي الواردات المالية المتاحة له حوالي ١١,٥ بليون دولار ، وهذا دليل على جدية الدول المؤسسة له وعاملاً مساعداً على إنجاحه في مجال التمويل .

وأصبح أحد المنادين به . وفي عام ١٩٦٦ اتخذت مساندته للتكامل الاقتصادي ، مظهراً إيجابياً وذلك في إقامة صندوق أمريكا اللاتينية للتكامل الاقتصادي .

The Preimsetment Fund for Lation American Integration

وتتكون الموارد الخاصة للبنك من رأس ماله المعتمد وصندوق العمليات الخاصة . ولقد بلغ رأس المال المكتتب فيه حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ إلى ٥٩٥٤ مليون دولار منها ٩٧٢ مليون دولار تم دفعها بالفعل ^(١) .

ومن الملاحظ أن هذا البنك يعتبر في رأينا من أنجح المشروعات التمويلية التي أقيمت بأمريكا اللاتينية . والتي تهدف إلى تمويل وإقامة المشروعات الاقتصادية والاجتماعية بين دولها . وملاحظتنا على البنك تتضمن الآتي :

١ - أن مهام البنك التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة به ، لم تتضمن المساندة المالية أو الدعم المالي الموجه نحو التكامل الاقتصادي لأمريكا اللاتينية . ولكن منذ بدء نشاطه أظهر أهمية خاصة لهذا الموضوع . وبدأ أسلوبه في مساندة التكامل الاقتصادي يظهر بصورة إيجابية في عام ١٩٦٦ ، وذلك بإنشاء صندوق أمريكا اللاتينية للتكامل الاقتصادي .

(١) انظر :

ب - إتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية :

Lation American Free Trade Association

(LAFTA)

أنشئ اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية LAFTA بموجب اتفاقية مونت فيديو Montevides والتي تم التوقيع عليها في فبراير ١٩٦٠ ، وذلك بين الأرجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك وبرجواي وبيرو وأورجواي^(٢) . وقد انضمت إلى الاتفاقية كل من الأكوادور ، وكولومبيا عام ١٩٦١ . وفنزويلا وبوليفيا عامي ١٩٦٦ ، ١٩٧٠ على التوالي . وبذلك تضم المعاهدة ١١ دولة من دول أمريكا اللاتينية يبلغ عدد سكانها ٢٤٠ مليون نسمة ، وتغطي مساحة قدرها ١٩ مليون كيلو متر مربع .

وتهدف المعاهدة إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء . كما نص في المعاهدة على أن تنتهي المراجع الخاصة بها خلال فترة لا تتجاوز ١٢ عاماً تبدأ من تاريخ وضع المعاهدة موضع التنفيذ .

القطاعات بينا تبلغ هذه النسبة حوالي ٣٠,٨٪ بالنسبة لصندوق الاتحاد العربي .

كما يتميز البنك الأمريكي بارتفاع متوسط قيمة القرض الواحد والمنح للقطاعات المختلفة عن ما يمنحه كل من صندوق الإنماء العربي وباقي صناديق التنمية العربية الأخرى .

(٢) انظر تفصيلات الـ LAFTA في المرجع التالي :

U.N. Conference on Trade and Development Economic co-operation and Integration Among Developing Countries op., Cit p-

٥ - اهتمام بنك التنمية لقطاعات البنية الأساسية ، والتي حصلت على ٤٤,٧٪ من جملة قروضه حتى ديسمبر ١٩٧٤ . ومساهمته بنسبة كبيرة من إجمالي التكلفة الكلية لهذه المشروعات ، حيث بلغت ٤٤,٨٪ في قطاع البنية الاقتصادية ، ٨٤٪ في قطاع البنية الاجتماعية . وكذا اهتمامه بقطاع الإنتاج والذي حصل على ٣٧,٧٪ من جملة القروض حتى ديسمبر ١٩٧٤ ، وهذه من العوامل الأساسية في قيام تنمية اقتصادية سليمة لهذه المنطقة^(١) .

٦ - لم يقتصر نشاط البنك على أمريكا اللاتينية ، بل ساهم بدور فعال في إقامة بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، ومده بالمعونات الفنية والمالية . بالإضافة إلى نشاطاته الأخرى في المجالات المختلفة ، ومنها إنشاء الهيئات والمعاهدات الخاصة بالتنمية والتكامل الاقتصادي والبحث والتدريب والخدمات الاستشارية .

(١) بإجراء مقارنة بين نشاط بنك التنمية لأمريكا اللاتينية وصندوق الأعمال العربي وصندوق التنمية الكويتي ، نلاحظ أن نسبة هذه الأجهزة في القطاعات المختلفة كالآتي :

بنك التنمية	صندوق	صندوق
الأمريكي	الاتحاد العربي	التنمية
الكويتي		
القطاعات الانتاجية	٣٧,٧٪	٣٠,٥٪
قطاعات البنية الأساسية	٤٤,٧٪	٦٩,٥٪
	٥٥,١٪	٤٤,٨٪

هذا ويتميز بنك التنمية الأمريكي بكون رأس ماله وموارده المالية بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مساهمة البنك في قروضه من إجمالي التكلفة الكلية للمشروعات حيث بلغت ٨٤٪ في بعض

والجدية في سياسة تخفيض التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء ، وبالتالي عدم السير نحو التكامل الاقتصادي . وكان ذلك بمثابة خيبة أمل بالنسبة للدول الساعية للنمو .

٤ - بذلت الـ LAFTA جهوداً طيبة في مجال التنمية الصناعية ، ولكن تبين أنها لم تحقق كل الأهداف المرجوة . كما يلاحظ أنه تسود حالياً أزمة بالنسبة للـ LAFTA في التوفيق بين الدول المتوسطة النمو والدول الأقل نمواً .

٥ - مرت الـ LAFTA بفترات ركود لعدد من السنين بالإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه من معوقات في أعمالها ونشاطاتها . كل هذا يدعو إلى التفكير في شكل جديد يعطيها الحيوية اللازمة من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية والتي قامت من أجلها .

المبحث الثاني

التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى

سوف نقصر الإشارة عن تجربة التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى على النواحي التالية :

- ١ - السوق المشتركة (MCAC) .
 - ٢ - بنك التكامل الاقتصادي (BCIE) .
 - ١ - السوق المشتركة لأمريكا الوسطى : (١)
- Marche Commun De L'Amérique Centrale
(MCAC)

كما أن من أهم أغراض المعاهدة ، تحرير التجارة والتوزيع العادل للمنافع . ومن الملاحظ أن الاندماج الاقتصادي - كوسيلة للنهوض بالتنمية الاقتصادية للدول المشتركة - ظهر كهدف ثانوي وليس كأحد الأهداف الرئيسية ذات الأهمية . كما أعطت المادة ٢٨ من المعاهدة الحق للدول المشتركة في تقييد تجارتها في بعض منتجاتها الزراعية ، والتي تعتبر ذات أهمية خاصة لاقتصادياتها .

وتتضمن أهم ملاحظتنا عن نشاط وأعمال اتحاد التجارة لأمريكا اللاتينية فيما يلي :

١ - ان الاندماج الاقتصادي - كوسيلة للنهوض بالتنمية الاقتصادية للدول المشتركة - بين دول الاتحاد ظهر كهدف ثانوي وليس كهدف رئيسي تسعى إليه دول الاتحاد .

٢ - أعطت المادة ٢٨ من اتفاقية متفديو الحق للدول المشتركة في تقييد تجارتها في بعض منتجاتها الزراعية ، والتي تعتبر ذات أهمية خاصة لاقتصادياتها . وهذا مؤشر على عدم جدية الـ LAFTA على السير قدماً نحو التكامل الاقتصادي .

٣ - عدم استخدام عدد كبير من الامتيازات التي تم الاتفاق عليها في القوائم القومية الخاصة وعدم استكمال القسم الثاني من القوائم العامة - والتي كان محدداً لها عام ١٩٦٨ - لدليل آخر على عدم الاستمرار

(١) انظر :



تجتازها الآن السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ،
والتي ظهرت بوضوح منذ عام ١٩٦٩ .
وقد حدثت بعض المباحثات بين الدول لتخطي
هذه العقبات والتي تلخص في الآتي :

- ١ - مشاكل موازين المدفوعات .
- ٢ - مشاكل الواردات وظروفها المختلفة ،
ما بين دولة وأخرى . وكذا مشاكل
الصادرات ما بين الدول داخل المنطقة .
- ٣ - تقدم بعض الدول عن الدول الأخرى ،
وملابسات ذلك بالنسبة لتطبيق بعض
أساليب الأرباح ، أو بعض السياسات
الاقتصادية داخلياً ، وعلاقتها الاقتصادية
الخارجية .

وفي يوليو ١٩٧١ اجتمع وزراء اقتصاد وتجارة
هذه الدول للعمل على حل المشاكل والصعوبات
التي تمر بها السوق . وقد وضعوا عدة إقتراحات
تتلخص في دراسة التقدم الاقتصادي للمنطقة منذ
عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ وتوقعاته في
المستقبل . والعمليات التي تمت في نطاق السوق
المشتركة من حيث نظام التجارة والرسوم
المشتركة والاتحاد الجمركي . وأوصوا بالعمل على
سرعة إجراء التكامل والتنمية في قطاعات
الزراعة ، والصناعة ، والتكامل البنائي والنقدي ،
وتوحيد السياسة الضريبية والتعاون الفني
المشترك .

على مدى التاريخ الطويل للتعاون الاقتصادي
لأمريكا الوسطى ، كان الاهتمام مركزاً على تحقيق
منافع الدول الخمس المشتركة من خلال برنامج
التكامل الاقتصادي . ولذلك كان الهدف من
الاتفاق المتعدد الأطراف لحرية التبادل ،
وللتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى
(١٩٥٨) هو الارتفاع بمستوى معيشة شعوب
هذه الدول الخمس .

وليس من الغريب أنه خلال السنوات التي طبق
فيها برنامج التعاون الاقتصادي ، أن بعض الدول
الأعضاء - وخاصة هاندوراس وإلى حد
ما نيكاراغوا - قد أصرت في أكثر من مرة على أنه
من الضروري اتخاذ بعض الاجراءات التكميلية
لتحقيق مصالحها ، حيث تعتقد هذه الدول أنها لم
تحصل من برنامج التكامل على فوائد كافية . بينما من
جهة أخرى تتحمل جزءاً كبيراً من تكلفة هذا
البرنامج . وذلك يرجع - خاصة بالنسبة
لهاندوراس - لحصولها على السلع المصنعة من
داخل المنطقة التكاملية بأسعار أعلى ونوعية أقل مما
كانت تحصل عليه من خارج المنطقة . وتقارن
هاندوراس بين هذه التضحية والأعباء التي تتحملها
وبين النمو الضعيف في إنتاجها الصناعي ^(١) .

وهذا الاستياء من جانب إحدى الدول
الأعضاء ، بالنسبة للطريقة التي يتم بها توزيع منافع
وأضرار برنامج التكامل ، كان مصدره الأزمة التي

التالي :

“Problemes actuels D'integration Economique...”

Nations Unies op. cit. p. 84.

(١) اتخذت هندوراس بعض الاجراءات التي تبعتها عن السوق ،
إلا أنها استمرت في المساهمة بشكل فعال في مجموع البرامج
خاصة في نواحي التعاون المالي والخطة النقدية . انظر المرجع

وذلك بالعمل على تكامل اقتصاديات الدول المختلفة وتنمية المعاملات فيما بينها .

ومن أجل هذه الأهداف ، فقد عمل البنك على أن يساهم في تمويل مجموعة من المشروعات التي ليست فقط مشروعات صناعية وإنما المشروعات المتعلقة أيضا بالبنية الأساسية ، وكذا المشروعات الزراعية والخدمات ، بشرط ألا يكون لها سمة محلية .

كما أن البنك غير متقيد بتخصيص جزء محدد من موارده لكل دولة عضو . وأنه يعطي الأولوية للمشروعات التي تقترحها الدول الأقل نمواً في المنطقة ، وخاصة دولة هندوراس . كما اهتم أيضاً بتحقيق التوسع في الطاقة الإنتاجية لهذه الدول وكذا تمويل وإنشاء بنية أساسية مناسبة لها .

كما أنه يساعد هذه الدول في الحصول على نصيبها من منافع التكامل الاقتصادي .

كما يعمل بنك أمريكا الوسطى على حل المشاكل التي يعاني منها كل بنوك التنمية الإقليمية . ويسعى لمساعدة بعض البلاد عن طريق توجيه بعض الموارد المتوفرة لها . إلا أن ذلك غير ميسر بصفة دائمة للأسباب التالية :

أ - أن هذه البلاد لا تقدم إلا القليل جداً من المشروعات .

هذا ونود أن نشير إلى أن نظام تحرير التجارة بين دول وسط أمريكا قد أحرز تقدماً . ففي خلال الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٠ زادت التجارة سنوياً بنسبة ١٤,٥ ٪ ، حتى أنها ارتفعت من ١٠,٨ مليون دولار إلى ٣٢,٧ مليون دولار . ثم ارتفعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة حيث بلغت ٤٨٠ مليون دولار عام ١٩٧٤^(١) . ويحصل القطاع الزراعي على النصيب الأكبر للتجارة في الإنتاج المحلي حيث بلغ حوالي ٣٠ ٪ .

٢ - بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي :

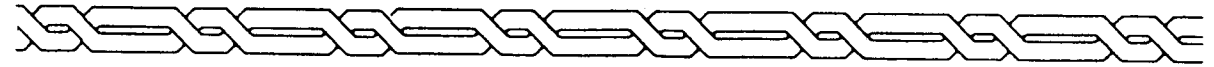
Banque Centramericaine D'integration
economique (BCIE)

في عام ١٩٦٠ - وفي نفس الوقت الذي تم التصديق فيه على الاتفاقية العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى - تقرر إنشاء بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي . وهو مؤسسة لها شخصية قانونية وتتع باسقلال تام . وتتلخص أهداف البنك في الآتي :

أ - النهوض بعملية التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى :

تحقيق التنمية المتوازنة للدول الأعضاء ،

(١) انظر تفصيلات ذلك في المرجع التالي :



ب - صغر حجم البنك نسبياً ، وعدم توفر الموارد المالية واللازمة له ^(١) . نظراً لأن حكومات الدول الأعضاء لم تساهم فيه بمخصص أساسية جوهرية . بالإضافة إلى أن السوق المالية بالمنطقة لم تنمو بالقدر الكافي . كما أن البنك يحصل على جزء كبير من أمواله من المؤسسات المالية الدولية الأخرى مثل بنك التنمية الدولية ، أو من الحكومات المهيأة لمساندته . وهذا ما يجعله يقوم دائماً بدور الوسيط المالي ، وهو دور له أهمية كبيرة في تمويل التنمية للدول الأعضاء .

المبحث الثالث

تقييم الخطوات التي تمت في مجال التكامل الاقتصادي العربي ^(٢)

تعددت الاتفاقيات الجماعية بين الدول العربية ، بهدف تحقيق قدر كبير من التعاون في

المجال الاقتصادي إلا أن نتائج هذه الاتفاقيات كانت محدودة للغاية ومخيبة للآمال ، بالرغم من أن دواعي التكامل بين هذه الدول يحظى بكثير من الظروف الموضوعية التي تكفل نجاحه عن أي تكامل يمكن أن يقوم بين بلاد أخرى في سبيلها إلى النمو .

ومن الأسباب التي ساهمت في تلك الحالة ، عدم شمول ميثاق جامعة الدول العربية على نصوص صريحة ومحددة وقاطعة في مضمونها لأجل سرعة العمل واتخاذ القرارات من أجل الوحدة الاقتصادية أو التكامل الاقتصادي العربي . بل كانت هذه النصوص من العوامل المؤدية إلى تراخي الاجراءات والقرارات . وقد قدمت عدة مقترحات لاجراء بعض التعديلات على الميثاق ، وذلك منذ عام ١٩٦٦ بمعرفة لجنة شكلت عام ١٩٦٥ بقرار من مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في المغرب تسمى لجنة دراسة ميثاق الجامعة . ولم

- د. محمد حلمي مراد - التعاون الاقتصادي بين دول اتحاد الجمهوريات - معهد الدراسات المصرفية - ١٩٧٢/٧١ .
- د. علي لطفي - رؤوس الأموال العربية وامكانية قيام تكامل اقتصادي عربي - بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول السنوي للاقتصاد بين المصريين - استراتيجية التعاون الاقتصادي العربي في ضوء تجارب الماضي - بحث مقدم لمؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب السادس - بالرباط - نوفمبر ١٩٧٦ .

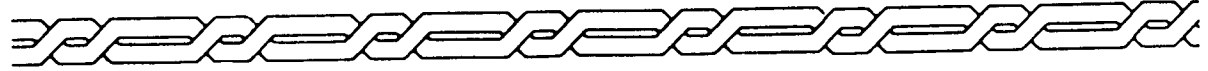
- د. محمد زكي شافعي - التنمية الاقتصادية - الكتاب الثاني - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٠ .
- د. محمد عبد المنعم - التجارة الخارجية نقطة الانطلاق في التكامل الاقتصادي العربي - مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث - دمشق ديسمبر ١٩٧١ .

(١) يبلغ رأس مال البنك الرسمي ٦٠ مليون دولار . وفي ديسمبر ١٩٧٤ قدرت موارد البنك (من جميع الجهات التي يلجأ إليها) ٤٧٧ مليون دولار . كما بلغت القروض التي ضمنها البنك خلال العام المالي ١٩٧٣/٧٢ (١٢ شهراً) ٥٠٨ مليون دولار . كما أن المساعدات المالية التي قدمها البنك خلال نفس العام ١٠٨,٨ مليون دولار .
انظر تفصيلات ذلك في المرجع التالي :

Conference on Trade and Development Economic Co-operation and Integration--- " U.N. op. cit p. 60.

(٢) انظر المراجع التالية :

- د. حسين خلاف - تقييم الخطوات التي تمت حتى الآن لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية - بحث تقدم لندوة المشروعات المشتركة - القاهرة - ديسمبر ١٩٧٤ .



تظهر هذه المقترحات إلى حيز التنفيذ ^(١) .

كما أن من أسباب ضعف نتائج التعاون والتكامل الاقتصادي ، الظروف التي أحاطت بالأجهزة العاملة في مجال التكامل الاقتصادي بالجامعة العربية . إذ يلاحظ تعدد هذه الأجهزة وتفككها وتضارب اختصاصاتها واختلاف أنظمتها ، وضعف السلطات المخولة لها أو عدم وضوح أهدافها . وتباين سياساتها ووهن إمكانياتها وخاصة المجلس الاقتصادي والذي يعتبر أهم تلك الأجهزة .

هذا وسوف نشير بإيجاز لمجالات التعاون العربي التي تمت وذلك في مرحلتين . احدهما وهي مرحلة الاتفاقيات الثنائية والجماعية وسنخصص بالإشارة فقط إلى السوق العربية المشتركة والمرحلة الثانية وهي التي يطلق عليها المشروعات المشتركة .

١ - السوق العربية المشتركة :

إن من عوائق إنطلاق البلاد العربية نحو التنمية الاقتصادية ، هو ضيق نطاق السوق ، وقيام منافسة غير عادلة بين المنتجات الوطنية والأجنبية ، والضغط الاقتصادي ، والسياسية . وسوء توسيع الامكانيات والثروات ، والتبعية الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة والتي تستنزف الموارد الطبيعية عن طريق الشركات الاحتكارية . بالإضافة إلى تأثير العوامل السياسية على المسار الاقتصادي للبلاد العربية والتمرق السياسي العربي .

والسبيل أمام هذه البلاد العربية للقضاء على هذه المعوقات هو التنسيق والتكامل والوحدة الاقتصادية . وأن في إنشاء السوق العربية المشتركة هي إحدى الخطوات الإيجابية لتحقيق هذه الأهداف بما تتيحه من إمكانيات لتطويره وتنمية اقتصاديات البلاد العربية ، وتطوير تركيبها الاقتصادي والاجتماعي وعلاقاتها الدولية .

وقد أنشئت السوق العربية المشتركة بالقرار رقم ١٧ الصادر من مجلس الوحدة الاقتصادية في ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٦٤ وذلك بهدف الآتي :

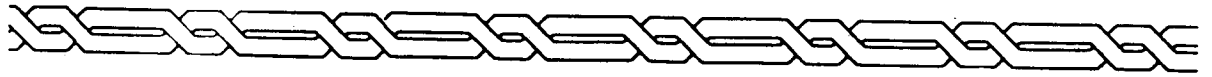
- أ - حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- ب - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
- ج - حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي .
- د - حرية النقل الترانزيت ، واستعمال وسائل النقل والموانيء والمطارات المدنية .

ومن ملاحظتنا على منجزات السوق العربية المشتركة نجد أنها ما زالت ضعيفة وهزيلة وقليلة الفائدة والتأثير على العلاقات الاقتصادية العربية ، وأنها لم تؤدي إلى اتساع السوق على مستوى المنطقة العربية وأن ذلك يرجع إلى عدة أسباب منها ما يأتي :

- ١ - عدم تضمن قرارات إنشاء السوق لقواعد تحقيق التنسيق الاقتصادي بين أعضائها .

(١) - انظر تفصيلات تلك المقترحات في المرجع التالي :

- محمد عزت دروزة - الوحدة العربية - دمشق ١٩٧٥ .



حيث إن قيام المشروعات الإنتاجية على أساس التنسيق والتكامل يخلق واقعاً جديداً من التعاون الاقتصادي والفني بين دول السوق . والدول الأخرى من حيث إمكانية اتساع نطاق الاستثمارات .

٢ - عدم صدور التشريعات المتعلقة بتوحيد السياسات والإجراءات الاقتصادية ، وغير الاقتصادية ، بالإضافة إلى عدم البت في كثير من الأمور المتعلقة بحرية انتقال رؤوس الأموال ، وحرية انتقال الأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي .

٣ - افتقار السوق للدراسات العلمية عن الهياكل الاقتصادية ، والخطط وإمكانيات النمو ومشاكل التنسيق لعدم وجود جهاز متخصص لمثل هذه الدراسات .

٤ - عدم وجود التنسيق بين الأنظمة النقدية في الدول الأعضاء بالسوق . حيث إن قيام التجارة ونموها بينها يتوقف على سهولة تسديد المدفوعات . بالإضافة إلى عدم معالجتها لعملية تحويل العملات المحلية للدول المشتركة ، وتركت الأمر للدول تعرفه كيف تشاء .

٥ - عدم وجود هيئة تختص بمتابعة تنفيذ أحكام السوق ، ودراسة مشاكل التطبيق والفصل في المنازعات . كما يوجد الكثير من القيود الإدارية المفروضة على الصادرات والواردات . كما أن قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية ليس لها صفة الإلزام .

٦ - كثرة الاستثناءات التي تتطلبها الدول المختلفة على تطبيق قاعدة إزالة التعريفات الجمركية على وارداتها . مع ملاحظة عدم اتباع سياسة موحدة حيال الدول غير المشتركة في الاتفاقية . كما أن قرار منع اشتراك الدول العربية غير الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية من دخولها السوق ليس له ما يبرره . بل يزيد من عدم فاعليتها .

٧ - تباين نظم وأشكال الحكم بين دول السوق . ومن المعروف أن جميع محاولات التعاون الاقتصادي ارتبطت بواقع العلاقات السياسية العربية غير المستقرة .

٨ - يلاحظ على أسلوب السوق أنه يكتفي بتحرير حركة انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأطراف ، تاركاً تحقيق التكامل لقوى السوق التقليدية دون تدخل دول التكامل للتنسيق بين السياسات الاقتصادية أو أوجه الانتاج المختلفة . وهذا الأسلوب لا يحقق التكامل حيث يكتفي فقط بتحرير التجارة بين الدول . فهو لا يمثل سوى صورة من صور التعاون الاقتصادي . أما التكامل فيبدأ عند مرحلة تدخل الحكومات للتنسيق بين سياساتها وأنشطتها الإنتاجية .

٩ - أثر الاتفاقيات الثنائية والجماعية كان محدوداً على تيار العلاقات الاقتصادية العربية . ولم تنجح الاتفاقيات في تحقيق زيادة ملحوظة في نسبة التجارة فيما بين البلاد العربية ،

هذا التوزيع تلقائياً ، مع تحديد مساهمات الشركاء في المشروع . بخلاف الحال عندما يقتصر التعاون على اتباع أسلوب التنسيق بين السياسات . حيث لا يسهل في مثل هذه الحالات القصور مسبقاً لتوزيع معين للمزايا التي تعود على الدول المعنية ، نتيجة الاتفاق على إزالة العقبات التنظيمية مثلاً ، أو إزالة العقبات التنظيمية مثلاً ، أو إزالة الحواجز الجركية ، إلى غير ذلك من الإجراءات . بل قد يتجاوز الأمر ذلك إلى الإضرار بالدول التي لم تنل قسطاً مناسباً من التقدم ، والتي تعاني من تخلف في مؤسساتها المالية والنقدية .

ومن هنا تبدو مزايا أسلوب التعاون عن طريق إنشاء المشروعات المشتركة . ذلك أن اتفاق دولتين أو أكثر على إقامة مشروعات تحقق لأطراف الاتفاق مزايا اقتصادية يقتسمها الأطراف وفقاً لقواعد يتفق عليها ، من شأنه أن يجعل من اختلاف الدول الأطراف في أنظمتها الاقتصادية مسألة ثانوية في هذا المجال .

وبالرغم من أهمية المشروعات المشتركة كوسيلة لتحرير انتقال العناصر كأداة لتحقيق التكامل إلا أن ما تحقق منها في هذا المجال بين الدول العربية ، يعتبر قدراً متواضعاً بالنسبة

حيث كانت ٤,٣٪ عام ١٩٦٤ ولم تتجاوز ٥,٤٪ في عام ١٩٧٢ . وليست المشكلة قصوراً في طلب وضيق السوق بقدر ما هي مشكلة انخفاض مرونة العرض وقلة إنتاج وقلة تنوعه ، مما يتطلب إقامة الصناعات الغير الموجودة بالمنطقة العربية .

٢ - مرحلة المشروعات المشتركة :

تتعدد صور التعاون الاقتصادي الأقليمي التي تمر بها البلاد المتخلفة لتحقيق التقارب أو التكامل الاقتصادي . وتدرج في المضمون ودرجة التقارب والتنسيق ^(١) . على أن هناك بعض العقبات التي تواجه الدول المتخلفة في محاولتها لتحقيق التعاون الاقتصادي ، نظراً لتباين الأوضاع الاقتصادية السائدة فيها ، كاختلاف الأنظمة الاقتصادية السائدة في هذه البلاد أو اختلاف مستويات النمو الاقتصادي ، أو استعدادها لقبول بعض القيود التي ترد على حريتها في اتخاذ قرارات تتصل بسياساتها الاقتصادية أو النقدية أو التجارية ^(٢) .

ويمتاز أسلوب التعاون عن طريق إنشاء المشروعات المشتركة بالوضوح في توزيع المزايا ، أو المنافع التي تعود على الشركاء فيه نظراً لتحديد

(٢) انظر المراجع التالية : J.E. Meade, Case studies in

European Economic, Unuon :

The Mechanic of Integration, OXF. Un-press 1962. Stud

I,II,III.

د. أحمد الغندور - المرجع السابق ص ١٥-٢١٧ ،

ص ٢٤-٢٧ .

(١) انظر تفصيلات هذه الصور في المراجع التالية :

د. سعيد النجار - الوحدة الاقتصادية بين البلاد النامية -

مصر المعاصرة - اكتوبر ١٩٦٤ ص ٧ .

د. أحمد الغندور - الاندماج الاقتصادي العربي - معهد

البحوث والدراسات العربية - ١٩٧٠ ص ١٢٨ .

— B. Balassa "The Theory of Economic

Integration" op. cit. p. 2

٢ - حالف التوفيق مجموعة البنوك والمصارف وصناديق التمويل . نظراً لأن نوع النشاط الذي تمارسه هذه المشاريع هو أكثر النشاطات جاذبية بالنسبة للمستثمرين . حيث لا يحتاج إلى خبرات وكفاءات دقيقة يصعب توافرها ، كما هو الحال في الأنشطة الأخرى . كما أن الضمانات التي وضعت للمشروعات الثلاثة كانت كفيلة بالقضاء على التخوف . وإن كان في بعض الأعمال المصرفية شيء من المخاطرة ، إلا أنها أقل بكثير من تلك التي تحيق بالنشاطات الاستثمارية المباشرة . بالإضافة إلى أن معدل الربحية في هذه الأنشطة مرتفع ، ولا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة .

٣ - جانب التوفيق المشروعات الأخرى خلال الستينات ، لأن القائمين عليها كانت تؤثر فيهم اعتبارات سياسية . ولم تكن تحكم سياساتها اعتبارات اقتصادية أو روح التكامل الاقتصادي ، الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاقيات مشروعات لم يكن من الصعب في ظروفها أن يكتشف انتفاء المصلحة الاقتصادية المباشرة لدى بعض الأعضاء ، وضعف الامكانيات التمويلية لدى البعض الآخر ، والتخوف الذي كان مسيطراً على جميع الأطراف من المستقبل الاقتصادي والسياسي .

٤ - تميزت المشروعات العربية المشتركة ذات الثقل الاقتصادي ، بغلبة الطابع الحكومي عليها .

ويعتبر غلبة الطابع الحكومي على المشروعات العربية المشتركة ، ظاهرة إيجابية لدفع وتطوير العمل الاقتصادي المشترك باتجاه التكامل الإنتاجي . حيث إن المشروعات ذات الطابع الحكومي تمثل إرادة رسمية لدى الدول في تطبيق سياسة

للفرص المتوفرة في شتى المجالات وذلك للآتي :

١ - تعددت الاتفاقيات العربية وكثرت في مجال إنشاء الشركات المشتركة ، التي بدأت في الظهور في أواخر الستينات . ونلاحظ أن هذه الظاهرة لم تكن موجودة في الخمسينات ويرجع ذلك للعوامل الآتية :

أ - عدم وجود المناخ الاستثماري اللازم لحركة الاستثمار من الجوانب السياسية والاقتصادية عموماً . وفقدان الثقة بين الدول العربية بعضها البعض .

ب - عدم وجود فوائض أموال عربية بالقدر الذي وصل إليه حجمها بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ نتيجة ارتفاع أسعار البترول .

ج - عدم وجود الأطر التمويلية لتشجيع الاستثمارات . بالإضافة إلى عدم وجود الضمانات اللازمة للاطمئنان إلى مصير الأموال . والمؤسسات التي سيتم إنشاؤها داخل الدول العربية المضيفة لها .

د - عدم وجود المؤسسات الاستشارية التي تهتم وتنخصص في النواحي الاقتصادية والتي تقوم بإجراء الدراسات اللازمة لبيان مدى جدية وجدوى المشاريع قبل السير في إنشائها .

هـ - عدم وجود القوانين والتشريعات التي تسمح بالمعاملة التفضيلية ، ومنح الامتيازات والحصانات للاستثمارات العربية (خاصة) بين الدول العربية .



اقتصادية تهدف إلى تحقيق التعاون وتبادل المنافع واستغلال الامكانيات العربية بشكل يسمح بتطوير الواقع العربي نحو الأفضل .

٥ - يقتصر إسهام الدول المصدرة لرأس المال في المشروعات العربية المشتركة على تقديم الأموال والمشاركة في الإدارة العليا للمشروع . لأنها تتمتع بدرجة عالية من التقدم التكنولوجي . بل تكون أقل تقدماً مما هو عليه الحال بالنسبة للدول المستوردة لرأس المال . لذلك فإن إسهام الدول المصدرة لرأس المال نادراً ما يترتب عليه تأثير في سياسة العمالة في المشروع المشترك . لقلة العناصر الفنية المدربة لديها . ولكنها تصر على الاحتفاظ بالدور القيادي في الإدارة العليا للمشروع . ويمكن أن يؤدي سوء الاختيار في هذا الخصوص إلى وضع سلطنة إصدار القرارات اليومية اللازمة لتشغيل المشروع في أيدي عناصر غير مؤهلة لهذا العمل مما قد تكون له نتائج وخيمة على المشروع . وغالباً ما يلاحظ اعتماد هذه العناصر على المستشارين الأجانب . وفي بعض الأحيان يتم التعاقد على شركة أجنبية لإدارة المشروع بالكامل في الفترة الأولى . وقد قدرت المبالغ التي تدفع للشركات الاستشارية الأجنبية في العالم بحوالي ١,٨ بليون دولار في السنة (١) .

٦ - تم تنفيذ المشروعات العربية المشتركة التي

قامت حتى الآن دون وجود مخطط إقليمي لتحرير عناصر الإنتاج في المنطقة العربية ، ووضع نظام للأفضليات في التجارة . هذا بالإضافة إلى عدم قيامها بنشاطها في إطار أو تصور عام للتنمية الاقتصادية العربية على الصعيد القومي . مما يؤدي إلى بعثرة جهودها وامكانياتها ، ومما يحول دون تحقيق تقسيم للعمل في المنطقة العربية بما يتناسب مع الظروف الخاصة بالموارد الطبيعية والمالية والبشرية لكل بلد عربي .

٧ - عدم وجود صيغة قانونية محددة لإقامة المشروعات العربية المشتركة ، حيث تعددت الصيغ المطبقة . مع عدم اتجاه المشروعات العربية المشتركة للمجال الصناعي بصورة كافية ، وذلك على الرغم من احتياج المنطقة العربية إلى إنشاء العديد من الصناعات .

٨ - ينظر البعض - في مجال تقييم المشروعات المشتركة - إلى العائد والمكاسب المادية التي تحققها هذه المشروعات كمعيار لنجاحها أو فشلها . وتتفق مع هذا الرأي الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية فيما ذكرته عن تقييم المشروعات المشتركة . ونحن نرى أن يشمل معيار النجاح أيضاً مدى قيام هذه المشروعات في نطاق

انظر :

- د. إبراهيم شحاتة - الدولارات البترولية والمشروعات العربية المشتركة - السياسة الدولية - العدد ٤٦ أكتوبر ١٩٧٦ .

(١) ويقدر ما بين ١,١-١,٢ بليون دولار لتغطية نفقات الاستشاريين المهندسين ، وما بين ٦٠٠-٧٠٠ مليون دولار كأتعاب للنواحي الإدارية والقانونية والاستشارية والخدمات المالية ودراسات السوق .

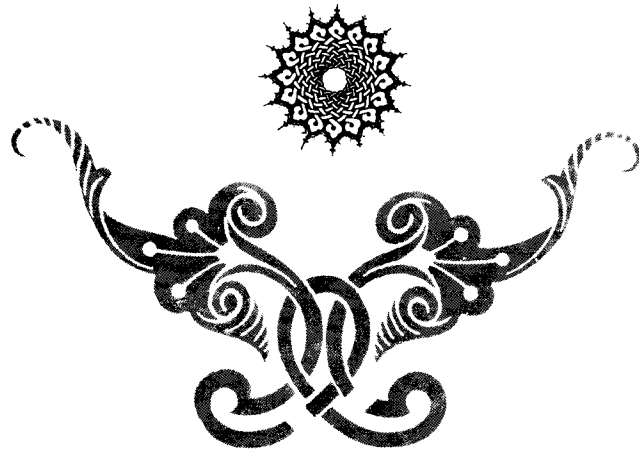


التكامل الإنتاجي على طريق إحداث
التكامل الاقتصادي بين الدول العربية . بل
إننا نرى أن فشل المشروعات المشتركة في
الفترة السابقة - حسب مفهومنا لها -
يرجع إلى أن قيام هذه المشروعات قد ترك
آليات السوق ولم تتضمن مع إنشائها قدراً
من التنسيق بين خطط التنمية للأطراف في
هذه المشروعات .

من دراستنا للفصل الثاني وضح لنا تجارب
بعض الدول الساعية للنمو والتي تلائم ظروفها

الاقتصادية والاجتماعية - إلى حد ما - ظروف
الدول الإسلامية . كما برز من سردنا لهذه التجارب
عوامل النجاح لبعض جوانبها ، والأسباب التي
أدت إلى فشل الجوانب الأخرى . ونظراً لأن
ظروف كل تجمع تختلف عن التجمع الآخر ، لذا
فإن أساليب كل منها تختلف في إقامة التكامل .

والسؤال الذي يثار هنا عن ما هو أنسب
الأساليب في الوقت الراهن لإقامة تكامل اقتصادي
بين البلاد الإسلامية . وهذا ما سوف نجيب عنه
في الفصل الثالث .



الفصل الثالث

مدى إمكانية

قيام تكامل اقتصادي بين البلاد الإسلامية والأطوار الملائمة له في الوقت الراهن

مقدمة :

إن الله سبحانه وتعالى قد نبأنا في كتابه الحكيم بأنه قد أكمل الدين الذي ابتغاه لنا ، وأتم نعمته علينا ، فما علينا إلا أن نتقبل منه نعماءه بالشكر والتسك به والإيمان بما أنزل منه وبهذا الدين الكامل المتكامل . « اليوم يئس الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً » (١) « ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين » (٢) .

لهذا كان حقاً علينا أن نؤمن بكمال هذا الدين ، لأنه الحق وأنه لا يخلو من أى تنظيم دنيوي ، ومنه الاقتصاد ، حيث إن الإسلام شامل وكامل لكل شيء . كما أن الأصل في الإسلام هو وحدة الأمة الإسلامية ، حيث إنها وطن واحد وإن قسمت إلى عدة أقاليم . وكان يرأس هذه الأمة أمير المؤمنين ، ويولي على كل إقليم حاكم (أو أمير) من قبله . وكل حاكم لكل إقليم مسئول عن شعب وأموال وأراضي إقليمه . حيث يعمل على توفير الأمن والأمان للإقليم . وأن يعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية كاملة . ويقوم بالصرف وسد حاجة إقليمه من الاحتياجات المختلفة من الأموال الزكاة والخراج وكل الأموال التي في إطار أموال الدولة . وإذا ما فاض شيء من هذه الأموال يقوم بإرسالها إلى أمير المؤمنين فتوضع في بيت المال ، حيث يتم الصرف منها على الأقاليم الأخرى والتي في حاجة إليها . وكذلك إذا ما نقص مال إقليم أو حدثت به مجاعة لقحط ألم به كان على الخليفة أن يمد هذا الإقليم بما يحتاجه من أموال أو محاصيل من الأقاليم الأخرى . وهذا ما نص عليه كتاب الله . « إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون » (٣) . « إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون » (٤) . وقال رسول الله ﷺ : « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى » . (رواه البخاري) .

(٣) الآية رقم ٩٢ من سورة الأنبياء .

(٤) الآية رقم ٥٢ من سورة المؤمنين .

(١) من الآية رقم ٣ من سورة المائدة .

(٢) الآية رقم ٨٥ من سورة آل عمران .



إذا فالأصل في الإسلام التكامل الاقتصادي بين جميع الأقاليم في الوطن الإسلامي . فلا يشتكي حاكماً فقراً أو عجزاً وآخر عنده فائض . بل يحدث انتقال فوري من صاحب الفائض إلى من لديه عجز . وكان بيت المال بمثابة البنك المركزي للدولة الإسلامية (أو بنك الدولة) . حيث كانت الأموال ترد إليه من جميع أنحاء الولايات الإسلامية وتحفظ فيه ، ثم يتم الصرف منها في شئون الدولة الإسلامية المختلفة . ومن أمثلة الصرف من أموال بيت المال ، إقامة المشروعات الجديدة والتحسينات ^(١) . أو تلافي حدوث مجاعة بتأثير قحط أو غلاء بإحدى الولايات ^(٢)

كما كانت تقدم الأموال للزراع والتجار عن طريق القروض . والتكامل لم يكن فقط في هذه المجالات بل كان على مستوى جميع عناصر الإنتاج . فلم يكن هناك أية قيود على تنقل المسلمين من بلد إلى بلد آخر من أجل العمل أو التجارة أو الاستثمار . ولم يتقيدوا بأى قيود جمركية بين الولايات المختلفة .

كما كان حق الملكية مكفول لكل مسلم في كل بلاد الأمة الإسلامية . فالأمة الإسلامية رغم اتساعها أمة واحدة . وكانت صورة التكامل فيها من أحسن وأرقى الصور المعروفة عن صور التكامل . فكان هناك تكامل اقتصادي وسياسي

واجتماعي وهذا هو ما يحاول أن يصل إليه دول العالم المتقدم والمتخلف . وهذا ما نهدف إليه من بحثنا هذا بأن نحاول إرجاع هذه الصورة للعالم الإسلامي الراهن . وكيف لا يكون التكامل الاقتصادي للدولة الإسلامية من أرقى صور التكامل في جميع المجالات المختلفة وهى دولة قامت على الحق وكان مصدر تشريعها الاقتصادي والقانوني والاجتماعي هو كتاب الله وسنة رسوله . لهذا لم تفضل هذه الدولة « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً » ، كتاب الله وسنتي « صدق رسول الله . فلو أفاق المسلمون ورجعوا إلى هذا الهدى السليم والمنزل من عند الله سبحانه وتعالى ما كانت أحوال المسلمين على ما هي عليه الآن . من تشتت وتفرقة وتمزقات وخلافات وتناقضات في الأموال والعقائد المختلفة . « ولا تكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم » ^(٣) . « ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ولا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم وكثير منهم فاسقون » ^(٤) .

وإذا نظرنا إلى العالم الإسلامي حالياً نجد أن لديه من الإمكانيات لإقامة تكامل اقتصادي بين بلاده . ولديه كذلك من العوامل ما يؤدي إلى نجاح هذا التكامل وأهم هذه العوامل ما سنشير إليه في المبحث التالي :

(٣) من الآية ١٩ من سورة الحشر .

(٤) من الآية ١٦ من سورة الحديد .

(١) راجع الطبري ج ١٠ ص ٧١ .

(٢) راجع ابن الجوزي ، المنتظم ج ٥ ص ١٧٢ ، ج ٦

ص ٥٠ ، ٣١٦ .



المبحث الأول

عوامل نجاح التكامل الاقتصادي الإسلامي

توجد عدة عوامل مختلفة تؤدي إلى نجاح التكامل الاقتصادي الإسلامي . فبالإضافة إلى وحدة اللغة والدين والهدف فإن هناك عدة عوامل أخرى نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

- ١ - إختلاف الإمكانيات الزراعية .
- ٢ - إختلاف الهياكل الإنتاجية خاصة الإنتاج الزراعي .
- ٣ - إختلاف القدرات التمويلية .
- ٤ - تباين إمكانيات رأس المال البشري .
- ٥ - إتساع السوق على نطاق الأمة الإسلامية .

المطلب الأول : إختلاف الإمكانيات الزراعية بين البلاد الإسلامية :

إن تنمية القطاع الزراعي يعود بالفائدة على القطاع الصناعي من ناحية توفير الخامات والمواد الأولية اللازمة للتصنيع ، وكذلك المواد الغذائية اللازمة للسكان والعاملين بقطاع الصناعة ،

وتوفير العملات الحرة في استيراد المواد الغذائية من الخارج ^(١) ومن الملاحظ أن الدول الإسلامية تتباين لديها الإمكانيات الزراعية . فالدول الإسلامية البترولية تفتقر إلى هذه الإمكانيات . على عكس بعض الدول الغير بترولية والتي يتوفر لديها الإمكانيات الزراعية ^(٢) ولكن إذا نظرنا للأمة الإسلامية ككل نجدها ذات وفرة للموارد الطبيعية المختلفة ، مما يسهل عملية التخصص في العمل بينها . وذلك في حالة ما إذا قامت بإجراء تكامل اقتصادي وقطعت فيه شوطا كبيرا . حيث تستطيع هذه الأمة أن تخطو قدما نحو التنمية الاقتصادية الكاملة باستغلال المميزات النسبية لكل دولة .

كما تتوافر لدى بعض الدول الإسلامية مساحات كبيرة من الأراضي القابلة للزراعة ولم تستغل بعد . وتبلغ مساحة هذه الأراضي ٨٠ مليون هكتار . وهذه المساحة تمثل حوالي ٨٥,٤ ٪ من جملة المساحة الصالحة للزراعة في هذه البلاد ^(٣) . في الوقت الذي تشعر

(١) فالجزائر على سبيل المثال تؤدي ٥٠ ٪ من دخلها البترولي لاستيراد المواد الغذائية الأساسية .

انظر - محمد الرقعي - آفاق التعاون الزراعي العربي - بحث مقدم المؤتمر اتحاد الإقتصاديين العرب السادس - الرباط - يونيو ١٩٧٦ .

(٢) نسبة الإنتاج الزراعي إلى الناتج القومي ضئيل جدا في كل من السعودية والكويت وليبيا ودولة الإمارات وباقي دول الخليج . هذا بالإضافة إلى معظم هذه الدول تمتلك مساحات صغيرة من الأراضي الزراعية - فالحرين ٢٠٠٠ هكتار ، قطر ٢٠٠٠ هكتار ، الكويت ١٠٠٠ هكتار ، الإمارات العربية ١٣٠٠٠ هكتار . أما الدول الغير بترولية فلديها مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وعلى سبيل المثال :

تركيا ٢٧,٦ مليون هكتار ، نيجيريا ٢٣,٨ مليون هكتار ، باكستان ١٩,٤ مليون هكتار ، أندونيسيا ١٥,٤ مليون هكتار ، النيجر ١٥ مليون هكتار . انظر :

— U.N. Statistical Yearbook, 1977

— F.A.O. Production Yearbook.1977

(٣) يتركز وجود هذه الأراضي في السودان (٣٨ مليون هكتار) والمغرب (٨,٤ مليون هكتار) والصومال (٨,٤ مليون هكتار) والجزائر (٧ مليون هكتار) والعراق (٦ مليون هكتار) .

— انظر - د . أحمد عبد السلام هبة - الإنتاج الزراعي في الوطن العربي - القاهرة ١٩٧٥ ص ٥٦ جدول رقم ١١

الأمية . ولا يتعارض ذلك مع وجود ثروة لدى بعض الدول البترولية نتيجة لتصديرها للبترول . ويلاحظ أن قطاع الصناعة التحويلية يبلغ ٩,٥ ٪ من الناتج المحلي في الدول الإسلامية عامة . بينما يبلغ ١ ٪ إلى ٥ ٪ في بعض البلاد البترولية ، وهى السعودية والكويت وليبيا والإمارات (٢) . وتتميز الصناعات التحويلية في معظم الدول الإسلامية بعدة خصائص منها ضالة رؤوس الأموال الموظفة في القطاع الصناعي ، مساهمة الصناعة في حجم الانتاج الاجمالي . وتخصص معظم المؤسسات الصناعية بالدول الإسلامية في انتاج السلع الاستهلاكية والكمالية . وصغر حجم معظم المؤسسات الصناعية القائمة مما أدى إلى إنخفاض إنتاجية العمل وارتفاع تكلفة الانتاج .

كما تهتمد بعض المؤسسات الصناعية على بعض المواد الخام أو السلع نصف المصنعة المستوردة من الخارج . وعدم الاستفادة من تضييع المواد الخام المتوفرة بالدول الإسلامية ، حيث يتم تصدير معظم هذه المواد للخارج في حالتها الخام . هذا بالإضافة إلى تخلف مستوى الادارة والتنظيم الصناعي ، والتخصص وتقسيم العمل والتمركز الانتاجي ، وتخلف مستوى التعليم والتدريب المهني والفني اللازم للعمال .

فيه البيانات الخاصة بإنتاج بعض السلع الزراعية إلى وجود عجز كبير في إنتاج هذه المحاصيل عن معدل الاستهلاك بالدول الإسلامية ، ويرجع ذلك - بالإضافة إلى قلة الأرض المستغلة - إلى انخفاض إنتاجية الأراضي المستغلة وبدائية وسائل الإنتاج داخل الأمة الإسلامية . ومن الملاحظ أن يتفاوت نصيب الفرد من المساحة المنزرعة . حيث تتراوح الكثافة السكانية للهكتار الواحد من الأراضي المنزرعة بين ١,٠ نسمة في سوريا والعراق . إلى ٢,٣ نسمة في السودان . بينما تصل هذه النسبة في مصر إلى ١٢,٠ نسمة ، وهذا التفاوت يدعو إلى إعادة توزيع القوى العاملة في القطاع الزراعي بين البلاد الإسلامية ، بما يحقق سد العجز في بعض البلاد والتخلص من الزيادة في البلاد الأخرى (١) .

المطلب الثاني : اختلاف الهياكل الإنتاجية خاصة الإنتاج الصناعي :

سبق أن أشرنا إلى أن الإقتصاد الإسلامي في مجموعه اقتصاد متخلف ، ويبرز ذلك في الارتفاع الكبير في نسبة المشتغلين بالأنشطة الأولية ، كالزراعة . وفي الانخفاض الكبير في نسبة المشتغلين بالنشاط الصناعي ، وخاصة في مجال الصناعات التحويلية ، وانخفاض الكفاية الإنتاجية ، وبدائية الأدوات المستخدمة في الإنتاج . مع انتشار

(١) - كانت مصر أولى الدول الإسلامية التي بادرت إلى ذلك . حيث تم ترحيل بعض .

(٢) انظر :

أى أن نسبة ما تم تصديره خام إلى ما تم تكريره ٩١,٣ ٪ .

هذا بالإضافة إلى ما لدى البلاد الإسلامية من مناجم للحديد ، خاصة في موريتانيا والجزائر . ويقدر الاحتياطي منه بحوالي ١٠ مليار طن . كما أمن هذه المناجم لم تستغل استغلالا اقتصاديا سليما . وما زالت البلاد الإسلامية تستورد معظم إحتياجاتها من الحديد من الخارج .

ويلاحظ أنه رغم توافر هذه الامكانيات الصناعية الغير مستغلة لدى البلاد الإسلامية ، نجد أن موقف هذه البلاد من الانتاج الصناعي العالمي ضعيف حيث يبلغ ناتج الصناعة التحويلية ٩,٥ ٪ من هيكل الناتج المحلي في الدول الإسلامية . بينما تبلغ هذه النسبة ٣٠,٧ ٪ على مستوى العالم . وما تزال الفجوة واسعة بين البلدان الإسلامية وباقي دول العالم المتقدم والمتخلف ، ويرز ذلك إذا ما قارنا بين متوسط نصيب الفرد من الانتاج الصناعي في بعض البلدان الإسلامية (الدول العربية) ودول العالم . حيث تبلغ في الأولى ٣٠,٨ دولار بينما في الثانية تبلغ حوالي ٢٥٩,١ دولار . إن هذه الفجوة تعني أن على البلاد الإسلامية أن تسعى بجدية إلى مضاعفة مجهوداتها لأجل اللحاق بركبا الدول الأجنبية المتقدمة . ولا يتأتى ذلك إلا بالتكامل الاقتصادي

ويتركز الجزء الأكبر من الصناعة التحويلية في عدد قليل من الدول الإسلامية ، حيث تبلغ نسبة الصناعة للناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول - أعلى الدول تقدما في هذا القطاع - ما يلي : - إيران ٢٠ ٪ ، تركيا ١٩ ٪ ، مصر ١٧ ٪ (١) .

ومن الملاحظ أن البلاد الإسلامية تمتلك من العناصر الضرورية من أجل إنشاء صناعه متكاملة في مجالات البتروكيماويات والأسمدة والصلب والنسيج . كما تمتلك بعض هذه البلاد حوالى ثلث الاحتياطي العالمي من الفوسفات ، وتساهم بمعدل ٢٠ ٪ من الانتاج العالمي . حيث ينتج المغرب وحده حوالي ١٦ ٪ من الانتاج العالمي . ومصر وتونس والجزائر حوالي ٥ ٪ . ورغم ذلك نجد أن البلاد الإسلامية لا تستفيد من هذه الثروة ، حيث يتم تصديرها كمادة خام دون تصنيع للبلاد الأجنبية التي تحسن استغلالها كمادة للتصنيع (٢) .

كما أن البلاد الإسلامية تمتلك حوالي ٦٦,٣ ٪ من الاحتياطي العالمي من البترول ، ٤٣,١ ٪ من الانتاج العالمي . ويتم تصدير معظم البترول كمادة خام في الوقت الذي تقوم فيه البلاد الإسلامية باستيراده من الخارج بعد تكريره . وقد بلغ ما تم إنتاجه من البترول لدى بعض الدول الإسلامية البترولية ٦٣٣ ألف طن عام ١٩٧٠ ، ثم تكرير ٥٥ ألف طن فقط والباقي تم تصديره خام ،

(١) انظر :

(٢) انظر :

د . - الحبيب المالكي - التنمية المندمجة للمجموعة الاقتصادية العربية بين الخيال والواقع - بحث مقدم لمؤتمر الاقتصاديين العرب السادس - الرباط ١٩٧٦ .

- U.N., Statistical YEAR book, 1977-

- UNCTAD, Basic Data on the less Developed Countries, 1978.

المطلب الثالث : تباين إمكانيات رأس المال البشري :

تعتبر القوى البشرية الدعامة الرئيسية للنظام الاقتصادي لكل بلد في العالم . وتهتم البلاد التي في دور النمو بصفة خاصة بدراسة هذه القوى . لما لها من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية ، حيث إنها أحد عوامل الإنتاج الرئيسية للوطن . ويلاحظ أن هناك تباين في حجم القوى البشرية لدى البلاد الإسلامية . فبعضها يعاني من عجز كبير في الأيدي العاملة - مثل السودان والعراق والبلاد البترولية - رغم توافر مجالات العمل . في الوقت الذي نجد فيه بلاد أخرى لديها مساحات بسيطة من الأرض الزراعية ، وعمالة زائدة وكثيرة عن الحاجة ، مما أدى إلى وجود بطالة مقنعة وموسمية في هذا المجال من العمل ^(١) .

وقد قدر عدد سكان الوطن الاسلامي ، بحوالي ٦٦٧,٥ مليون نسمة ، بنسبة ١٦,٥ ٪ من جملة سكان العالم بينما تبلغ مساحة الوطن العربي حوالي ٢٩,٥ مليون كيلو متر مربع ، بنسبة ٢١,٧ ٪ من مساحة الرقعة الأرضية في العالم . وهذا يشير إلى الخفة السكانية في الوطن الاسلامي مجتمعا بالنسبة للكثافة السكانية في العالم . حيث تبلغ الكثافة السكانية في الوطن الاسلامي ٢٢,٦ بينا العالم ٣٠ .

وقد ساهمت مصر - وبعض البلاد الإسلامية الأخرى مثل باكستان وبنجلاديش وأندونيسيا - بقدراتها البشرية لأجل العالم الإسلامي . حيث يوجد حاليا مجهود تلقائي غير منسق وغير مخطط يتمثل في انتقال بعض المهارات والخبرات من مصر إلى بعض الدول الإسلامية . ورغم كثرة الأعداد التي تقدر سنويا لهذه البلاد ، إلا أنها غير كافية لمواجهة الاحتياجات وسد النقص المطلوب لهذه الدول . ونشير هنا إلى أنه كان من الواجب أن يتم تنسيق ذلك في إطار نظرة هادفة التكامل الاقتصادي الاسلامي . هذا وقد حصلت البلاد البترولية على النصيب الأكبر من هذه الخبرات .

المطلب الرابع : اختلاف القدرات التمويلية :

من الملاحظ أن البلاد الإسلامية تنقسم إلى طائفتين ، إحداهما تشمل الدول الإسلامية المصدرة للبترول أو تتميز بوجود فائض من العملات الأجنبية يأتي من إيراداتها البترولية . ومن المتوقع أن تزداد أهمية هذا الفائض حتى أنها لا تقدر على إستيعابه محليا . والطائفة الثانية تعاني من وجود عجز في موازين مدفوعاتها ، وتعتمد على مصادر التمويل الأجنبية .

ففي إحدى تقديرات البنك الدولي للإنشاء والتعمير نشير إلى أن الإيرادات البترولية في بعض

بالسكان وعلى سبيل المثال مصر تبلغ ٣٨ مليون نسمة وبنجلاديش ٨٠,٥ مليون نسمة ، أندونيسيا ١٣٩,٦ مليون نسمة ، باكستان ٧٢,٣ مليون نسمة ، تركيا ٤٠,١ مليون نسمة .

(١) من الملاحظ أن البلاد البترولية أقل البلاد الإسلامية تعدادا للسكان ، بالرغم من كبر مساحتها . وعلى سبيل المثال فالسعودية يبلغ تعدادها حوالي ٨,٤ مليون نسمة ، الكويت ٨٧٣ ألف نسمة ، ليبيا ٢,١ مليون نسمة ، قطر ١٢٠ ألف ، الإمارات ٢١٠ ألف . بينما البلاد غير البترولية مكتظة

المطلب الخامس : اتساع السوق على نطاق العالم الإسلامي :

تتصف السوق المحلي لكل بلد إسلامي على حدة بالضييق . ويرجع ذلك إلى أن المصدر الرئيسي للنتائج القومي الإجمالي في جميع البلاد الإسلامية ما يزال يتركز في قطاع من قطاعات الإنتاج الأولى . فتعتمد مجموعة من البلاد الإسلامية كلية على قطاع زراعي متخلف ، تنخفض فيه الإنتاجية ، ويعاني من بطالة صريحة وموسمية ومقنعة .. بالتالي تنخفض القدرة الشرائية لمعظم السكان ، وتعتمد المجموعة الأخرى على قطاع استخراجي للبترول . وهو قطاع متطور إلى حد ما ، ولكنه يخضع في بعض حالاته للشركات الأجنبية الدولية . ومن الملاحظ أن معظم عائداته المالية تودع في البنوك الأجنبية ، وبالتالي لا يساعد على تقدم ونمو بقية قطاعات الاقتصاد العربي . ولا يساعد على إرتفاع القدرة الشرائية لغالبية السكان . بل إن أسواق البلاد المنتجة للبترول تعتبر إمتداداً لأسواق المنتجات الصناعية في البلاد الصناعية المتقدمة ، أكثر مما تعتبر أسواقاً للصناعات المحلية . وذلك يرجع إلى صغر الطاقات الاستيعابية في هذه البلاد ، وصعوبة قيام صناعات

البلاد الإسلامية عام ١٩٨٠ لسوف تكون كالآتي :

(بالمليون دولار) ^(١)

السعودية	٤٣٤٥٠
الكويت	١٢٢٥٠
أبوظبي	١٤٧٥٠
قطر	٢٩٠٠
العراق	١٦٧٥٠
الجزائر	٥٧٥٠
ليبيا	١٢٨٥٠
المجموع	١٠٨٧٠٠

بينما في تقرير آخر للصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي ، يشير إلى أن بعض البلاد الإسلامية (البلاد العربية) الغير منتجة للبترول سيبلغ قيمة العجز لديها خلال الفترة من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٥ ما بين ١٤,١ إلى ٢٢,٤ مليار دولار ^(٢) .

واختلاف القدرات المالية بالمقارنة بالإمكانات الاستثمارية بين الدول الإسلامية على النحو السابق ، يعتبر في رأينا من أهم العوامل اللازمة ، لإحداث تكامل إقتصادي إسلامي .

الوقت لا يتجاوز خمسة دولارات . بينما سعره حالياً وصل إلى ٢٦ دولار . وهناك احتمال رفعه إلى ٣٠ دولار للبرميل الواحد أو أكثر . وبذلك نجد أن هذه التقديرات قد إرتفعت قيمتها إلى حوالي خمسة أضعافه على الأقل .

(٢) إنظر دراسة الصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي - تدفقات الموارد المالية - دراسة غير منشورة - ١٩٧٤ ص ٥٣ من الملحق الإحصائي .

(١) انظر تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير - مشار إليه في تقرير .

ENAIR EL DIN "The Importance of Financial consideration in the stablishment of Joint projects in the Arab World

ومن الملاحظ أن هذه التقديرات كانت عام ١٩٧٢ - أي بأسعار ما قبل حرب أكتوبر وكان سعر البرميل في ذلك



محلية ناجحة في ظل الهياكل الصناعية والاجتماعية القائمة .

ومما يزيد من تأكيد صغر حجم السوق إجراء مقارنة بين نصيب الفرد من الاستهلاك الصناعي في البلدان الإسلامية ومثيله بأمريكا اللاتينية والعالم . ف نجد أن نصيبه في البلدان الإسلامية لم يتجاوز ٥٢,١ دولار في السنة مقابل ٢٢٢,٢ دولار لبلدان أمريكا اللاتينية ٢٧٦,١ دولار بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد في العالم (١) .

ومن العوامل التي تساعد على ضيق نطاق السوق بالبلاد الإسلامية ، سوء توزيع الدخل ووجود مناطق متخلفة في كل بلد عربي ، وتخلف القطاع الزراعي الذي يؤدي إلى حياة عدد كبير من السكان دون الكفاف . وعلى ذلك يتطلب توسيع السوق الإسلامية ، والعمل على إعادة توزيع الدخل ، وتطوير قطاع الزراعة ، ورفع إنتاجية وتنمية المناطق المتخلفة وإستغلال جميع الموارد الطبيعية التي تحتويها هذه المناطق .

المبحث الثاني

ما يثار من عقبات في سبيل التكامل الاقتصادي الإسلامي

بالرغم من وجود الدوافع القوية لإنجاح التكامل الاقتصادي الإسلامي ، والتي سبق الإشارة إليها ، إلا أن البعض يردد بوجود بعض العقبات في سبيل التكامل . إلا أننا نرى أن كل ما

يثار يمكن التغلب عليه إذا ما سلكت الدول الإسلامية الطريق السليم والصادق لأجل إقامة تكامل إقتصادي إسلامي . وسوف نتعرض لما يثار من عقبات باختصار ثم نلقي الضوء على الحلول اللازمة للتغلب عليها . وتتلخص أهم هذه العقبات في الآتي :

- ١ - إختلاف النظم الضريبية .
- ٢ - توزيع المنافع والأضرار الناشئة عن التكامل الإقتصادي .
- ٣ - تنافس الإقتصاديات الإسلامية .
- ٤ - إختلاف النظم الاقتصادية ونظم الحكم .

المطلب الأول

إختلاف النظم الضريبية

من المعروف أنه إذا إختلفت نظم الضرائب إختلافاً كبيراً بين البلاد فإن ذلك قد يكون معوقاً لتكاملها . وحجر عثرة في حركة إنسياب رؤوس الأموال ، وإنتقال الأشخاص والسلع بين بلاد التكامل . حيث تفضل رؤوس الأموال الاتجاه إلى البلاد التي تفرض فيها ضرائب أقل من غيرها . كما أن إختلاف نظم الضرائب داخل منطقة التكامل يعرقل من قيام المنافسة بين المشروعات الموجودة في هذا التكامل . وهذا يستدعي العمل على إجراء تعديل للنظام الضريبي في تلك البلاد . وقد يتبادر إلى الذهن بأن الدول المتكاملة قد تميل إلى توحيد

(١) انظر :

د. خالد عبد النور - دوانيل عبد الله رزق - تصور للخطوط العريضة لإستراتيجية التنمية الصناعية العربية - مؤتمر التنمية الصناعية الثالث للدول العربية - طرابلس - ابريل ١٩٧٤ .

د. خالد عبد النور - دوانيل عبد الله رزق - تصور للخطوط العريضة لإستراتيجية التنمية الصناعية العربية -

ومن الملاحظ أن معاهدة روما الخاصة بالسوق الأوروبية المشتركة ، قد التزمت جانب الحذر في مجال الضرائب داخل دول السوق . واكتفت بالحيلولة دون إحداث تغيير لصالح منتجات أحد الأعضاء على حساب منتجات عضو آخر داخل دول السوق . حيث إن ذلك يتنافى مع وجوب تحقيق مبدأ المنافسة بينهم جميعاً . كما نصت المعاهدة على قيام لجنة السوق بالتنسيق بين الضرائب غير المباشرة ^(١) التي تفرضها الدول الأعضاء ، وذلك بما يحقق الصالح المشترك . ولكن لم ينجح السوق في تحقيق تنسيق للضرائب بالمعنى الدقيق إلا في حدود ضيقة ، كان من أهمها ضرائب رقم الأعمال . حيث تم إحلال تنظيم موحد محل النظم المختلفة التي كانت تتبعها الدول كل على حدة . وفي عام ١٩٦٧ قرر السوق أن يعمل بنظام الضريبة الفرنسية على القيمة في جميع الدول . إلا أنه حتى الآن لم يتفق الأعضاء داخل السوق على تنسيق وعاء وفئات هذه الضريبة .

أما بالنسبة لتجربة بعض الدول الإسلامية - الدول العربية - فلم تسلك نفس أسلوب السوق الأوروبية المشتركة بإجراء تنسيق لنظمها الضريبة . بل قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بوضع مشروع اتفاقية بتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب بين دول المجلس . واتفاقية ثانية بالتعاون بين دول المجلس لتحصيل الضريبة .

نظمها الضريبية ، ولكن ذلك لا يحدث إلا في حالة ما إذا قطع التكامل شوطاً كبيراً ووصل إلى مرحلة السوق المشتركة أو حدثت وجوه إقتصادية بين تلك البلاد التي يجمعها التكامل الإقتصادي . نظراً لأن تغيير النظام الضريبي في أي بلد ليس بالأمر اليسير لارتباطه بالظروف الإقتصادية والاجتماعية والتاريخية والسياسية السائدة في كل بلد . وعلى سبيل المثال ما عليه الحال ببعض الدول الإسلامية ، حيث إن الدول البترولية تعتمد أساساً في إيراداتها على عائدات البترول لسد حاجتها من السلع ، وعلى ذلك لا تفرض ضرائب ذات شأن . بينما تعتمد الدول الإسلامية الغير بترولية أساساً على فرض الضرائب كما يصعب توحيد الضرائب بين بلد يرى وجوب استخدام الضريبة كوسيلة من وسائل إعادة توزيع الثروات والدخول بين الأفراد ، وبلد آخر لا يرى ذلك .

ولهذا يستحسن الاكتفاء في هذا المجال بالعمل على تنسيق النظم الضريبية بين البلاد المتكاملة دون توحيدها تماماً إلا عند الرغبة في تحقيق الوحدة الإقتصادية الشاملة . مع ملاحظة أن يتم هذا التنسيق في ضوء دراسة دقيقة لتطوير تلك النظم . وما يمكن توقعه من تطور في المستقبل في البلاد المتكاملة ، مع اختيار أفضل الوسائل لتحقيق التنسيق .

استخدام كل من الدول الأعضاء الضرائب والرسوم تميز منتجاتها الوطنية عن منتجات غيرها من دول السوق .

(١) تشير المادة ٩٩ من معاهدة روما إلى تحقيق التنسيق بالنسبة للضرائب رقم الأعمال ورقم الإنتاج والضرائب غير المباشرة الأخرى . وقد نجحت السوق إلى حد كبير في الحيلولة دون

وتتوقف كذلك على انخفاض درجة الحماية التي كانت تتمتع بها سلع أخرى قبل إلغاء عقبات التعامل داخل هذا الإقليم . ومن خلال هذه العوامل نجد أن صور المنافع التي يمكن أن يحققها التكامل منها الآثار الانتكاسية (repencunian de prache) التي تحدثها تجارة السلع المستفيدة من تحرر المعاملات . والفرص البديلة لعناصر الإنتاج في حالة ما إذا استطاعت أي بلد أن يزيد إنتاجه من بعض السلع مستفيد من عناصر إنتاج معطلة مسبقاً . كذلك إنتهاز فرصة لإنخفاض الحواجز الحمائية غير الإقتصادية والتي كانت مرتفعة من قبل والتي كانت تسبب قبل نشوء التكامل إختلالاً أو تفاوتاً في تخصيص الموارد ، كذلك ما يحدث من إنتقال عناصر الإنتاج للعمل في الأقاليم الأكثر تقدماً . وإنتقال الأيدي العاملة من إقتصاديات العمل فيه نادراً إلى إقتصاد آخر تتوافر فيه فرص أكبر للعمل . وكذلك تحركات رؤوس الأموال وراء الجهة الأكثر ربحاً . ونظراً لما ينتج عن تلك الموضوعات من آثار لها مدلولها الإقتصادي على

ولكن لم يتم التصديق على الإتفاقيتين حتى الآن ^(١) .

مما سبق يتضح لنا أن هذه الدول الإسلامية لم تهتم بتنسيق نظمها الضريبية ، ويرجع ذلك إلى اختلاف هذه النظم اختلافاً بينا فيما بينها . كما تختلف الظروف التي تفرض وتحصل فيها تلك الضرائب باختلاف البلاد .

ولكننا نرى حلاً لهذا الموضوع أن يتم إجراء التنسيق الضريبي اللازم على مستوى الوطن الإسلامي طبقاً لخطوات التكامل الاقتصادي التي تتم .

المطلب الثاني

توزيع المنافع والأضرار الناشئة عن التكامل الاقتصادي ^(٢)

تحقق البرامج المختلفة للتكامل الإقتصادي فوائد وأضرار لكل من الدول الأعضاء . وتتوقف المنافع والأضرار الخاصة بالتكامل على الطريقة التي ينمو بها سوق أي من السلع التي تنتجها كل بلد .

économique "Repartition des avantages et des coûts dans l'entegration entre pays en voie de développement. TD/B/394 New York, 1973. p.12.

— UNCTAD, "Fiscal Compensation and the Distribution of Benefits in Economic Groupings of Developing Countries" in (Current Problem of Economic Integration, TD/B/322-) New York, 1971.

— UNCTAD, "The Distribution of Bénéfits and costs in Integration Among Developing Countries" in (Current Problem)

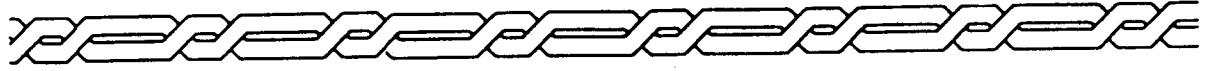
(١) حررت الاتفاقية الأولى في ٣ ديسمبر ١٩٧٣ بمجلس الوحدة الإقتصادية العربية لتجنب الأزدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى رأس المال فيما بين دول المجلس . كما أنه يوجه إلى هاتين الإتفاقيتين الكثير من النقد الذي يتلخص في إغفال الإتفاقية الأولى النص على بعض ضرائب الدخل مثل الضريبة على الأرباح الزراعية والضريبة على الإيراد . وكذلك يلاحظ عليها عدم الدقة .

انظر تفصيلات ذلك في المرجع الثاني :

د . إسماعيل عبد الرحيم شليبي - مقومات انسياب رؤوس الأموال العربية في المنطقة العربية - معهد الدراسات

(٢) انظر المراجع الآتية :

— Nations Unies Problemes actuels d'integration



٣ - الإجراءات الخاصة بانتقال عناصر الإنتاج :

إن إنتقالات الأيدي العاملة لا تشكل وسيلة جيدة لإقرار التوازن بين المنافع والأضرار بين دول التكامل . إلا إذا خصصت هذه الإنتقالات لرقابة خاصة من الدول صاحبة المصلحة - المصدرة والمستوردة - . كما أنه يجب أن يراعى عند فقد الدول الأقل نمواً - داخل إطار التكامل - للأشخاص من ذوى الكفاءات النادرة أن يتم إتخاذ إجراءات خاصة بالتعويض والمعونة الفنية .

كما أن انتقالات رؤوس الأموال لا بد أن تخضع لسياسة الاستثمار المشتركة والمطبقة في المنطقة كلها . كما تخضع للمؤسسات المصرفية - والتي تكون شبكة مترابطة - والتي تقوم بإعادة توجيه رؤوس الأموال ، حيث توجهها إلى المناطق الأكثر حاجة لإقتراض الأموال .

كما يجب أن يراعى أن حركات رؤوس الأموال - سواء داخل التجمع أو الواردة من الدول الأخرى - يمكن أن تصلح كأداة توازنية ، إذا ما تم تطبيق اتفاق تنشيطي مشترك ، تستفيد منه الدول المشتركة خاصة الدول الأقل نمواً . كما يجب ألا تصبح هذه المنشطات - أو التسهيلات - مكلفة لهذه الدول من وجهة النظر المالية .

هذا ونود أن نشير إلى أن توزيع المنافع والأضرار الناشئة عن التكامل - يعتبر من أهم العوامل المساعدة على إنجاح أو إقامة التكامل الإقتصادي . فإذا ما تم توزيع المنافع والأضرار بصورة طيبة ومتساوية بين الدول وروعى فيها

تنمية بعض الدول على حساب البعض الآخر فسوف نشير فيما يلي إلى بعض الإجراءات التي يمكن للدول داخل نطاق منطقة التكامل أن تتخذها من أجل توزيع المنافع والأضرار وهى :

١ - إجراءات ذات طابع تجاري :

حيث يمكن للدول الأعضاء الأقل نمواً داخل التجمع الإقتصادي ، أن تحصل على معاملة تفضيلية لتجارتها وذلك بإتخاذ أحد الأساليب التالية :

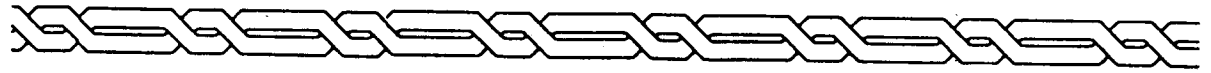
أ - منحها مهلة إنتقال أطول لفتح أسواق المعاملات ، وحق تطبيق التعريفات الجمركية المشتركة على مراحل .

ب - منح الأولوية لتحرير تجارة بعض السلع الخاصة بالدول الأقل نمواً ، خاصة السلع التي يدخل في تصنيعها نسبة كبيرة من الموارد الطبيعية والطاقات الإنتاجية المعطلة لدى هذه الدول .

ج - تطبيق قواعد أقل صرامة لصادرات هذه الدول خلال مراحل الإنتقال الأولى .

٢ - الإجراءات المتعلقة بالنقد والمدفوعات :

يمكن في إطار الأحكام الخاصة بالمدفوعات ، منح الدول الأقل نمواً تعويضاً . والسماح لها بعقد إئتمان أكثر عطاء خاصة الدول التي تحقق عجزاً في معاملاتها مع الدول الأخرى . داخل نطاق التجمع . وهذا مرتبط بالفكرة التي ترى أن العبء الذي تفرضه الإجراءات الخاصة بتصحيح موازين المدفوعات ، لا بد أن تتحمله الدول التي تحقق فائضاً بنسبة أكبر عما تحققه من قبل قيام الإتحاد .



وتخفيض التكلفة . وذلك يرجع إلى إستغلال كل دولة لمميزاتها النسبية في فرع معين من الإنتاج . مما يعود بالفائدة على الدول ايلاسلامية المتكاملة جميعاً^(١) . وبإلقاء نظرة على دول السوق الأوربية المشتركة نجد أن أبنيتها الإنتاجية كانت متشابهة . ورغم ذلك فقد حققت معظم أهدافها الإقتصادية ، وهى في سبيلها إلى إستكمال المباني . بجانب سعيها إلى تحقيق أهدافها الإقتصادية .

المطلب الرابع

إختلاف النظم الإقتصادية ونظم الحكم

تختلف الدول الإسلامية من ناحية النظم الإقتصادية . حيث أن البعض منها يتخذ من الرأسمالية أسلوباً له في نظامه الاقتصادي . ويتخذ البعض الآخر من الاشتراكية أسلوباً في النواحي الإقتصادية كما يسود بعض البلاد الإسلامية نظام الحكم الملكي ويسود البعض الآخر النظام الجمهوري بالإضافة إلى وجود نظام الإمارات والسلطنات . كما أن بعضها لديه أحزاب سياسية والبعض الآخر ليس لديه أحزاب أو حزب واحد .

ونحن نرى أن الإختلافات في النظم الإقتصادية قد تكون عقبة في سبيل الوحدة الإقتصادية الكاملة . ولكنها لا تعوق قيام إحدى الصور الأخرى من التكامل الإقتصادي . حيث إن

الدول الأقل نمواً ، كان ذلك دعامة من الدعامات الرئيسية لإنجاح حركة التكامل . وإذا لم يراع ذلك فإنه سيكون من أهم الأسباب الرئيسية في خلق المشاكل وفشل قيام التكامل .

المطلب الثالث

تنافس الإقتصاديات الإسلامية

يقرر بعض الإقتصاديين بأنه يوجد تنافس بين الإقتصاديات الإسلامية نتيجة تشابه أبنيتها الإنتاجية . وهى إحدى الخصائص التي تتميز بها البلاد المتخلفة ، ومن ثم يصعب تحقيق التكامل الإقتصادي بينها .

ونحن نرى بأن تنافس الإقتصاديات الإسلامية لا يعتبر عقبة في سبيل التكامل الإقتصادي الإسلامي . حيث إن تشابه الأبنية الإنتاجية في العالم الإسلامي يرجع إلى ظروف الاستعمار وما خلفته السياسة التي انتهجها قبل العالم الإسلامي . إلا أن الدول الإسلامية لديها من الموارد الطبيعية والبشرية ما يؤهلها إلى إحداث تكامل إقتصادي بينها .

وأصحاب هذا الرأي ينظرون إلى الدول الإسلامية نظرة إستاتيكية . ولكن إذا نظرنا إليها نظرة ديناميكية لوجدنا أن هذه الدول سيعحدث فيها الكثير من التغييرات في أنظمتها الإقتصادية على المدى الطويل . وأنه في حالة وجود تنافس بين بعض هذه الدول سيؤدي إلى تحسين الإنتاج

(١) انظر :

James Meade, "The Theory of Customs

Union Amsterdam 1955, p. 107.

ويرى ميد أن التكامل تعظم فائدته كلما كانت البلاد الراغبة فيه أبنيتها الإنتاجية متنافسة . حيث إن

اختلفت الدراسات الاقتصادية في تقسيمها لأساليب التكامل الاقتصادي . فمنها من قسمها إلى أسلوب التكامل الكلي ، وأسلوب التكامل الجزئي . ومنها من قسمها إلى أسلوب غير مباشر وأسلوب مباشر . وسوف نشير إلى هذه الأساليب .

المطلب الأول

أسلوب التكامل الكلي

يعمل أسلوب التكامل الكلي على إزالة مختلف العقبات المصطنعة أمام حركة السلع وعناصر الإنتاج . فهو يحدث تغييرا في الإطار التنظيمي للنشاط الاقتصادي . وينقسم هذا الأسلوب إلى أسلوبين هما :

١ - أسلوب التكامل الكلي بـلاتنسيق (أسلوب السوق)

٢ - أسلوب التكامل الكلي مع التنسيق .

أسلوب التكامل الكلي بـلاتنسيق
(أسلوب السوق)

يكتفي هذا الأسلوب بتحرير السلع وعناصر الإنتاج بين الدول المشتركة في التكامل ، تاركا تحقيق التكامل لقوى السوق التلقائية . أي إنه لا يعمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية أو الإنتاجية لدول التكامل كما أن هذا الأسلوب لا يحقق مفهوم التكامل . حيث إن التكامل في رأينا يبدأ من مرحلة تدخل الحكومات للتنسيق بين سياساتها وأنشطتها الإنتاجية المختلفة . أما ترك

التكامل يمكن أن يقضي على هذه الاختلافات إذا سار بخطى ثابتة بما يسمح في النهاية بالوصول إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة . وذلك بتقبل حدوث بعض التنازلات من الدول عن جزء من سيادتها الاقتصادية من أجل هذه الوحدة ^(١)

أما بالنسبة لاختلاف نظم الحكم فإننا نعتقد بأنها ليست عقبة حقيقية في سبيل التكامل الاقتصادي الإسلامي وإن كانت عقبتى في سبيل الوحدة السياسية . ومثل هذه الاختلافات موجودة بين دول السوق الأوروبية المشتركة . ورغم ذلك فإنها تشير في سبيلها إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة سيرا حثيثا .

المبحث الثالث

الأساليب المختلفة للتكامل الاقتصادي

إن إختيار أسلوب للتكامل الاقتصادي لأي مجموعة من الدول يتوقف على اتجاهات هذه الدول - رأسمالية ، اشتراكية ، أم هي من الدول الساعية للنمو - . كما يتوقف أيضا على حالتها الاقتصادية ومدى تقارب هذه الدول في مستواها الاقتصادي والإنتاجي ، ومدى توافر هياكل البنية الأساسية . كل هذه العوامل تحدد الأسلوب الملائم لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة هذه الدول . ويلاحظ أنه رغم تعدد الأساليب من الناحية النظرية ، فإنه لا يوجد - واقعا - حدود فاصلة بينها ، حيث إن كل أسلوب يقام يعمل على الاستفادة من بعض أدوات الأسلوب الآخر . وقد

وذلك من أجل خلق ظروف متكافئة في بلاد التكامل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي فيها . وعلى ذلك فإن نجاح هذا الأسلوب يكون بين مجموعة من الدول تتقارب فيها الهياكل الاقتصادية والتنظيمية ، مثل السوق الأوروبية المشتركة . حيث نجد تقاربها في مستويات التطور ، ونظمها الاقتصادية . ولديها وحدات إنتاجية كبيرة ومتنوعة وذات كفاءة عالية . مما يتيح لها قدرا كبيرا من التيارات التجارية بين دولها . بالإضافة إلى وجود شبكة كبيرة ومتقدمة للنقل والمواصلات مما يساعد على السيولة التجارية بين دول التكامل . وعلى ذلك فإن إزالة القيود على التجارة مع التنسيق بين السياسات المختلفة في مثل هذه الظروف ، تعتبر إجراءات ذات فعالية في تحقيق التكامل .^(٢) وبذلك يمكن القول أن السوق الأوروبية المشتركة قد تحقق لها النجاح نظرا لاتباعها أسلوبا للتكامل يتناسب مع ظروفها وخصائصها وهو أسلوب التكامل الكلي مع التنسيق .

المطلب الثاني

أسلوب التكامل الجزئي

يقوم أسلوب التكامل الجزئي على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، بالتخطيط أو التنسيق . وذلك لتلافي أسباب التمييز بين الوحدات

تحقيق التكامل لقوى السوق التلقائية فإنه يؤدي إلى الكثير من الأضرار لا الفوائد التي قام من أجلها . كما أن هذا الاتجاه أو الرأي يعتبر متطرفا في العصر الحاضر . بالإضافة إلى أنه يصعب عليه مواجهة مشاكل دول التكامل . حيث إنه في حالة وجود مجموعة من الدول تتفاوت بينها مستويات النمو والتطور ، فإذا ما قام بينها تكامل لاصطدمت بعدة مشاكل وصعوبات . منها توحيد السياسة التجارية وحركة التبادل التجاري وعناصر الإنتاج بينها . ويؤيد هذا الأسلوب أصحاب فكرة الحرية الاقتصادية .

وهذا الأسلوب يستلزم تطبيقه بين مجموعة من الدول المتقدمة والمتساوية في أنشطتها الاقتصادية . أو متقاربة في هياكلها الإنتاجية والتي ينتج عنها حجما مناسباً من التيارات التجارية ، لا يفوقها سوى بعض القيود والحواجز الجمركية ، والتي لو أزيلت لزداد حجم تجارته الإقليمية ونشطت القطاعات الإنتاجية القائمة . وهذا ليس حال الدول المتخلفة ، وبذلك فهذا الأسلوب لا يتناسب معها .

٢ - أسلوب التكامل الكلي مع التنسيق :

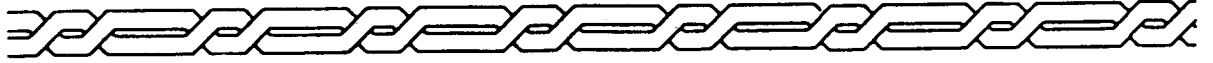
بجانب تحرير حركة السلع بين دول التكامل ، يعتمد هذا الأسلوب على التدخل للتنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنظمة للنشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء .^(١)

(٢) - وهذا لا يعني عدم وجود مشاكل . حيث واجهت السوق بعض هذه المشاكل ، ومنها مشكلة الوحدة النقدية ولكنها تغلبت عليها بالتدخل والتنسيق بين السياسات المختلفة ، وخاصة تدخلها في تنسيق السياسة الزراعية المشتركة .

(١) - لا يعني التنسيق هنا التوحيد . والتوحيد لا يكون للسياسات المتبعة دائما وإنما لآثارها . انظر :

-B-Ballassa, «Thory of Economic Integration»

op.cit.P.272.



ببعض التنازلات بالنسبة للسيادة والاستقلال الداخلي ولكل دولة بالنسبة لهذه الهيئة .

ومن الواضح أن مثل هذا الأسلوب لا يناسب الدول المختلفة - ومنها الدول الإسلامية - نظرا لما يقف به من خصائص ، وما تعانيه هذه الدول من مشاكل خاصة . وأنه لا يتوافر لديها متطلبات التنسيق الشامل ويقوم مجلس التعاون الاقتصادي (الكوميكون) باتباع هذا الأسلوب في الوقت الراهن ، نظرا لأن مجموعة الدول الاشتراكية المشكل منها هذا المجلس تتوافر لديها امکائيات والظروف التي تساعد على تطبيقه . (١)

٢ - أسلوب التنسيق الجزئي

يقصد بالتنسيق الجزئي ، حدوث نوع من التنسيق يقل عن التنسيق الشامل . حيث يتم التنسيق طبقا لهذا الأسلوب على مستوى قطاع معين من القطاعات المختلفة ، سواء كانت صناعية أو زراعية ، أو يتم التنسيق على مستوى مشروع من المشروعات . وبذلك يتم التنسيق الجزئي بإحدى صورتين :

أ - التنسيق على مستوى القطاع

ب - التنسيق على مستوى المشروع

أ - التنسيق على مستوى القطاع

يقصد بالتنسيق على مستوى القطاع ، اتفاق الدول الأعضاء في التكامل على حدوث تنسيق

الاقتصادية التابعة لدول التكامل ، حتى لا يحدث أي نوع من الأزدواج بين اقتصاديات هذه الدول ، وضمان إجراء توزيع عادل للمنافع والمضار بينها . وأسلوب التكامل الجزئي ينقسم إلى نوعين :

١ - التنسيق الشامل

٢ - التنسيق الجزئي وينقسم إلى نوعين :

أ - التنسيق على مستوى القطاع

ب - التنسيق على مستوى المشروع

١ - أسلوب التنسيق الشامل

يقصد بهذا الأسلوب إجراء تنسيق شامل لكافة الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء ، حتى أنه ينظر إلى هذه الدول كوحدة واحدة . حيث يوضع لها خطة إقليمية مشتركة ، تتضمن سياسة استثمارية . ويشترط لنجاح هذا الأسلوب أن يكون اقتصاد هذه الدول قائما على التخطيط الملزم . لذلك فالتنسيق بهذا الأسلوب يتطلب عدة إجراءات تساعد وتسهل العمل عليه . (١) ومن أهم هذه الإجراءات توحيد خطط التنمية في بلاد التكامل من ناحية المدة والزمن . وعمل موازين سلعية حاضرة ومستقبلية لختلف الموارد والأستخدامات على المستوى القومي والإقليمي معا . وتكوين هيئة عليا لها من السلطات ما يعلو السلطات المحلية للدول المشتركة . مع الالتزام

(١) - انظر التفصيلات في المرجع التالي :

د. علي لطفي - التخطيط الاقتصادي - دراسة نظرية

وتطبيقية - القاهرة ١٩٧٠

(٢) انظر تفصيلات هذه التجربة في المراجع التالية :

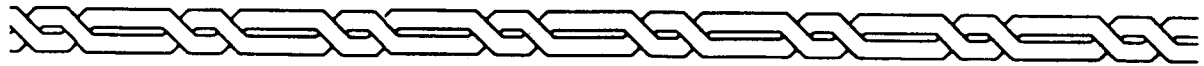
د. عبد الحكيم الرفاعي - التكتلات الاقتصادية والرسوم

الجمركية - المرجع السابق

د. فؤاد مرسى - الأنماط نحو التكامل الاقتصادي في السوق

المشتركة ودور المشروعات المشتركة - بحث مقدم لندوة

المشروعات المشتركة - ديسمبر ١٩٧٤ - القاهرة - ص ٣٦



الخاصة بتحرير التجارة .

مما سبق يتضح لنا أن هذا الأسلوب يتطلب لقيامه إجراء تنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة والمتعلقة بالإنتاج ، خاصة في القطاع الصناعي وتحرير التجارة . وعلى ذلك فإن أسلوب التنسيق على مستوى القطاع يواجه نفس المشاكل الخاصة بالتنسيق الشامل . وهذا ما لا يتلاءم مع ظروف الدول الساعية للنو كما سبق أن ذكرنا . خاصة إذا كان لا يتواجد لديها الإمكانيات والظروف التي تساعد على تحقيق هذا التنسيق .

ب - أسلوب التنسيق الجزئي على مستوى المشروع المشترك

يعني هذا الأسلوب تعاون دولتين أو أكثر لتنسيق سياسات الاستثمار في نطاق إنتاج قائم بالفعل أو إنتاج جديد . ويتميز هذا الأسلوب بالكثير من المزايا ، حيث لا يتطلب من الدول الأعضاء في التكامل التخلي عن سياساتها أو أنظمتها الخاصة . كما لا يتعارض مع حالة اختلاف مستويات النمو والتقدم بين دول التكامل . حيث إن لديه من النماذج والصيغ ما يتلاءم مع كل دولة مهما اختلفت في مستواها أو أنظمتها الاقتصادية ودون أن يتعارض مع مصالحها .^(١) كما يتميز أيضا بأنه لا يثير الكثير من المشاكل التي تثيرها

فيما بينها على مستوى قطاع معين . وذلك بإجراء دراسة حول نفقات الإنتاج المختلفة لهذا القطاع من الدول المشتركة . مع التعرف على سياسات الأعضاء وأهدافهم المتعلقة بهذا القطاع حتى يمكن التنسيق بينها . ويشمل التنسيق مرحله الإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي لمنتجات هذا القطاع . مع تخصيص وإعادة توزيع الموارد بين الدول الأعضاء ، وفقا للتكاليف النسيجه والأهداف الإقليمية ، وعدم الإضرار بمصلحه أمة دولة من الدول الأعضاء في التكامل .

ويتطلب التنسيق على مستوى القطاع توافر درجة من المرونة في القطاعات التي يتم الاتفاق عليها حتى يمكن إعادة تخصيص مواردها دون الإضرار بمصالح أي من الدول الأعضاء . ومثل هذا التنسيق يصلح للقطاع الصناعي بالدول المتخلفة .^(٢) وقد قامت دول أمريكا الوسطى - وهي دول متخلفة - بتطبيق هذا النظام في صورة تكامل صناعي . إلا أنه قد واجهتها الكثير من الصعوبات نظرا لما تعانيه مجموعة دول أمريكا الوسطى من مشاكل هيكلية نتيجة لضعف الهياكل الإنتاجية وتفاوت مستوى التقدم والنمو فيما بينها مما اضطر هذه الدول لإجراء تنسيق بين القطاعات المختلفة ، خاصة القطاع الصناعي ، وعمل تنسيق السياسات الاقتصادية ، إلى جانب الإجراءات

-U.N. «Repartition des avomtages et de couts» op. cit PP.84.

(٢) والأمثلة على ذلك كثيرة . منها قيام شركة فيات للسيارات بتقديم عرض لإقامة مشروع مشترك في الاتحاد السوفيتي وإقامتها لمصنع في بولندا

(١) يلاحظ أن معظم التكتلات الاقتصادية المعاصرة قد أخذت بهذا الأسلوب في بداية تكتلها . مثل الكوميكون وذلك في القطاع الصناعي والزراعي والنقل . كما أن دول أوروبا الغربية - عدد من دول السوق الأوروبية المشتركة - قد أقامت مثل هذا الأسلوب في المجتمع الأوروبي للفحم والصلب . وكذا دول أمريكا اللاتينية . انظر :

الله وسنة رسوله ﷺ لا يضلوا . « واعتصموا
بجبل الله جميعا ولا تفرقوا » صدق الله العظيم .

المبحث الرابع

المشروعات المشتركة أنسب الأساليب في الوقت
الراهن لا حداث تكامل اقتصادي بين الدول
الإسلامية

المشروعات المشتركة عبارة عن مشروعات
اقتصادية ، يتعاون في إقامتها بلدان إسلاميان أو
أكثر ، عن طريق قيام كل منها بتزويد المشروع
برأس المال أو العمل أو غيرها من عناصر الإنتاج .
وتتحقق بقيامها مصلحة اقتصادية لأكثر من دولة
إسلامية .

إن المزايا الأساسية للمشروعات المشتركة -
وهي الاستفادة من مزايا الحجم الكبير واتساع
السوق الخ . لا تختلف عن المزايا الأساسية
التي تحققها الصور الأخرى من التكامل
الاقتصادي بصفة عامة . إلا أن المشروعات

المشتركة مزايا إضافية لا تتحقق بغيرها من صور
التكامل . حيث تتميز بأهمية خاصة بالنسبة للدول
التي في سبيلها إلى النمو ، بأنها لا تتطلب من الدول
الأعضاء أن تتخلى عن سياستها أو أنظمتها
الخاصة . كما أنها لا تتعارض مع خاصية اختلاف
مستويات النمو والتقدم بين الدول . والصور
المختلفة والتي يمكن أن تتخذها المشروعات
المشتركة ، تتيح لكل دولة أيا كان نظامها أو
مستواها الاقتصادي ، أن تشترك وتتعاون
اقتصاديا في مجال معين ، وبالأسلوب والصيغة التي
لا تتعارض مع مصالحها الخاصة .

إن المشروع المشترك كصيغة مبسطة من صيغ

صور التكامل الأخرى كالاتحاد الجمركي والسوق
المشتركة الخ .

ومن الملاحظ أن ضعف نسب التبادل التجاري
بين الدول المتخلفة لا يرجع إلى القيود المفروضة
عليها ، بقدر ما يرجع إلى وجود قصور واختلاف
في الهياكل الإنتاجية . ولهذا فإن هذه الدول في
حاجة ملحة إلى إقامة البنيان الإنتاجي وتطويره
بقدر أكبر من حاجتها إلى إزالة القيود الجمركية .
وفي قيام المشروعات المشتركة في المجالات الإنتاجية
ما يكفي لإزالة هذا التصور والاحتلال .

بعد هذه الإشارة المختصرة عن أساليب التكامل
الاقتصادي . فإنه يثور التساؤل عن الأسلوب
الملائم لقيام التكامل الاقتصادي بين الدول
الإسلامية ؟ ونحن نرى أنه على ضوء الظروف
الحالية للبلاد الإسلامية وتفككها والصراعات
الخارجية والداخلية الموجودة بها . وما يحيط بها من
أخطار خارجية فإننا نفضل أسلوب المشروعات
المشتركة كأسلوب مناسب لقيام تكامل اقتصادي
للأمة الإسلامية في الوقت الراهن . وإذا ما تحسنت
الأوضاع السياسية وتقاربت هذه الدول من
بعضها البعض وانتهت خلافاتها فيمكن تغيير هذا
الأسلوب بإحدى الصور المتقدمة من صور
التكامل الاقتصادي والتي تتلاءم مع حالة الدول
المشتركة في إطار التكامل . حتى نستطيع أن نعيد
قيام الدولة الإسلامية الكاملة المتكاملة من جميع
أوجه التكامل الاقتصادي والسياسي والإجتماعي .
ونرجو أن تعلق هذه الدول على خلافاتها ومشاكلها
وأن يجمعها هدف واحد وهو إقامة الدولة
الإسلامية في ظل قانون وتشريع واحد هو كتاب



المواد الاقتصادية ، فإن هذه الموارد تتوافر على المستوى الإسلامي الشامل ، لتؤكد إمكان قيام التكامل الاقتصادي الذي يشكل الطريق الأفضل للاستغلال الأمثل لهذه الموارد ، وتعجيل التنمية الاقتصادية .

إن التوسع في المشروعات المشتركة داخل البلاد الإسلامية - وكلها بلاد آخذة في النمو - يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري بينها ، خاصة في ظل تطبيق سياسة لتحرير هذا التبادل مما يحقق استخداماً أمثل لعوامل الإنتاج عن طريق تقسيم العمل على المستوى الإسلامي . مع التركيز في اختيار الطرق التي تتلاءم أكثر مع ظروفنا وواقعنا الإسلامي ، الذي يعوزه الجهاز الإنتاجي المتقدم .

بين من التجارب السابقة لبعض الدول الإسلامية (الدول العربية) أن تنفيذ المشروعات - داخل النطاقات القطرية - التي تحتاج إلى رأس مال ضخمة ، أو إلى سوق كبيرة ، تعتبر عملية غير ناجحة اقتصادياً وتنتهي بالفشل . خاصة إذا لم تتوافر لها الحماية والدعم الحكومة . في حين أن مثل هذه المشروعات يتهيأ لها فرص النجاح إذا أخذت صيغة المشروعات المشتركة ، حيث يمكنها التعامل مع الوحدات الإنتاجية الدولية من مركز قوى .

من عوائق تحقيق التكامل الاقتصادي في التجربة العربية ، الإعتماد على أسلوب تحريري التبادل وحده . لأن القدرات الإنتاجية لكل دولة من دول هذه التجربة محدودة . بالإضافة إلى الصفة التنافسية لمنتجاتها ، والتي لم تجد التنسيق

التعاون والتكامل الاقتصادي - لا يثير الكثير من المشاكل ، التي يمكن حدوثها في الصور والصيغ الأخرى من التكامل الاقتصادي . حيث يتميز في حالة المشروعات المشتركة بتقدير التكاليف والأعباء المترتبة على التكامل مقدماً أو الفوائد التي ستعود من هذه المشروعات . وبذلك يسهل الاتفاق على توزيعها بين الدول المشتركة .

إن البلاد التي في سبيلها إلى النمو تعاني من وجود اختلاف وقصور في هياكلها الإنتاجية ، وضعف نسب التبادل التجاري بينها ، بسبب ضعف البنية الإنتاجية بها . لهذا فإن من عوامل إصلاح هذا البنية ، إقامة المشروعات المشتركة بين هذه البلاد .

إن أسلوب المشروعات المشتركة ، يمكن أن يحقق هدفين من الأهداف التي تعمل الدول التي في طريقها إلى النمو على تحقيقها . وهما القضاء على تبعية البلاد الإسلامية للاقتصاديات الأجنبية ، وإقامة التكامل بين الوحدات الاقتصادية ، من أجل خلق اقتصاد متطور ومتكامل بالإضافة إلى أنها قادرة على إقامة الجهاز الإنتاجي المتطور والمتقدم . وانتشار المشروعات المشتركة الإسلامية سوف يجعل منها البديل الأفضل في المستقبل لانتشار الشركات الأجنبية المتعددة الجنسية ، وذات النشاط الدولي في المنطقة .

إن ظاهرة عدم حدوث تكامل اقتصادي بين دول الوطن الإسلامي ، هو من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ما تعانيه عمليات التنمية القطرية بهذا الوطن من بطء وتعثر . ففي الوقت الذي تعاني فيه البلاد الإسلامية كل على حده من النقص في بعض



المولد . وبذلك يشكل أداة فعالة لتنشيط الموارد المحلية وخلق مجموعة جديدة من رجال الأعمال والإدارة ، مما يسهم في تيسير إمكانات نقل وتطوير التكنولوجيا المتقدمة واللازمة للإنتاج الحديث .

ويثور سؤال هنا عما إذا كان من الأفضل قيام المشروعات المشتركة برأس مال إسلامي بالكامل أم إشتراك رأس المال الأجنبي معه ؟ .

إن إشتراك رأس المال الأجنبي مع رأس المال الإسلامي فيه فائدة كبيرة ، تعود على الدول الإسلامية نتيجة الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا التي تجلبها الشركات المتعددة الجنسية . مما يعطي دفعة كبيرة لهذه المشروعات . كما أن إشتراك دولة إسلامية - أو عدة دول - في نصيب من رأس مال المشروع مع رأس مال أجنبي ، يعطي للدول الإسلامية نصيباً من الدخل المتولد عن المشروع أكبر مما تحصل عليه في صورة ضرائب على دخل المشروع المملوك ملكية خاصة لرأس المال الأجنبي . إلا أنه من الملاحظ أن الشركات المتعددة الجنسية في حالة مشاركة رأس المال الوطني معها في مشروعاتها لدى الدول المتخلفة ، فإنها لا تميل إلى نقل المعرفة الفنية المتقدمة إلى المشروع المشترك الجديد دون مقابل ، أو بيعها للمنتجات الوسيطة بأسعار ميسرة .

لهذا فإننا نرى قيام المشروعات المشتركة الإسلامية برأس مال إسلامي بالكامل . وذلك لأن دخول رأس المال الاجتماعي في المشروعات سيمكنه من السيطرة وإستغلال المشروع لمصلحته

اللازم بين خطط إنتاجها . ولذلك يلزم للقضاء على هذه المعوقات أن يصل حجم ونوعية السلع المنتجة في البلاد الإسلامية إلى المستوى الذي يلزم لتحقيق تبادل تجاري ذي قيمة بينها . ومن الوسائل الفعالة التي تؤدي إلى ذلك . المشروعات المشتركة والتي تغير من أنماط وحجم القدرات الإنتاجية في المنطقة في حالة توفر المناخ والبيئة والموارد اللازمة لها .

إن صيغة المشروعات المشتركة تأتي كحل أمثل لتلاقي إقتصاديات مجموعة البلاد الإسلامية ذات التراكمات المالية والتي لا تقدر على إستيعابها ، بإقتصاديات البلاد الإسلامية ذات العجز ، والتي يتوافر لديها فرص الإستثمار القادرة على الاستيعاب ، وينقصها الموارد المالية اللازمة لذلك .

كما يحقق قيام المشروع المشترك عدة مصالح لأكثر من دولة كأن يقوم المشروع على إستغلال موارد طبيعية مشتركة بين دولتين أو أكثر . أو يعتمد على أكثر من دولة في الحصول على المنتجات الوسيطة اللازمة له . أو لتسويق منتجاته أو ربط البلاد بوسائل النقل والمواصلات المختلفة . إن أفضل السبل إلى تنفيذ المشروعات الضخمة والتي قد تعجز موارد مالية دولة واحدة عن تمويلها أو عن تصريف منتجاتها في سوقها المحلية ، وللحصول على مزايا الإنتاج الكبير هي المشروعات المشتركة . لما للإستثمار الدولي فيها من آثار مضاعفة على الإقتصاد القومي حيث يدفع إلى موجات أخرى من الاستهلاك المولد من الاستثمار



حالياً لدى بعض الدول الإسلامية ، وذلك بإجراء تنسيق بينها ، وتخصيص كل صندوق لتمويل مشروعات معينة .

ب - في حالة صعوبة تنفيذ المقترح السابق - خاصة أن تلك الصناديق تعتبر صناديق قطرية - فإنه يمكن إستغلال صندوق الإنماء العربي وصندوق النقد العربي في مجال المشروعات المشتركة . حيث يتخصص صندوق الإنماء لتمويل المشروعات المشتركة الإسلامية في القطاع الصناعي ، ومشروعات البنية الأساسية . وتخصيص صندوق النقد العربي لباقي المشروعات المشتركة الإسلامية .

ج - أما الصورة الثالثة - وهي التي نفضلها - فهي إنشاء بنك كبير للتنمية على منوال بنك أمريكا اللاتينية مع إجراء تنسيق بينه وبين باقي البنوك الإسلامية للتنمية - ومنها البنك الإسلامي للتنمية الموجود حالياً - وذلك من أجل تمويل المشروعات المشتركة الإسلامية في جميع المجالات . ويراعى في أعمال هذه البنوك ما يلي :

١ - تخصيص نسبة من فوائض الأموال الإسلامية كمورد مالي لهذه البنوك (٢) .

الخاصة ، نظراً لما له من أساليب ملتوية في إدارة هذه المشروعات . ويمكن للدول الإسلامية في حالة حاجتها إلى تكنولوجيا أن تستورد ما تحتاجه وما يلائمها من أجل مشروعاتها (١) .

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشير إلى ما حدث للسوق الأوروبية المشتركة في مواجهة نشاط الشركات الأمريكية الكبيرة . حيث كان الأمل من توقيع اتفاقية روما ، أن يؤدي التكامل الإقتصادي الأوروبي إلى خلق السوق الأوروبية . وإعطاء دفعة كبيرة لنمو الشركات الأوروبية الكبيرة والتي يتعدى نشاطها الحدود القومية لدول السوق . إلا أن دول السوق لم تستغل تلك الظروف التي استغلتها الشركات الأمريكية مما أدى إلى نموها في أوروبا بمعدل فاق بكثير معدل نمو الشركات الأوروبية نفسها (٢) . وإزاء هذه التجربة والتي حدثت بين أكبر كتلتين اقتصاديتين ، ألا يكون ذلك مدعاة بعدم السماح بدخول رؤوس الأموال الأجنبية في المشروعات المشتركة الإسلامية .

وإذا ما تعرضنا للأسلوب المالي الملائم للمشروعات المشتركة الإسلامية ، وعلى ضوء ما لدى العالم الإسلامي من صناديق للتنمية وبنوك إسلامية للتنمية ، فإننا سنطرح بعض المقترحات والتي قد يرى الأخذ بإحداها هي :

أ - الإستفادة من صناديق التنمية الموجودة

(١) انظر عيوب الشركات المتعددة الجنسية في تعاملها مع الدول المتخلفة للمرجع التالي :

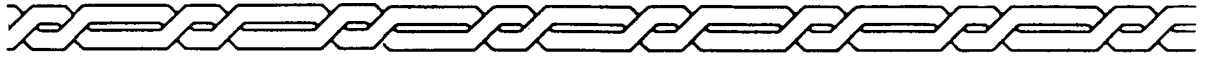
- د. اسماعيل عبد الرحيم شلبي - مقومات إنسياب رؤوس الأموال العربية : العربية - المرجع السابق .

(٢) يمكن تجديد هذه النسبة لكل دولة إسلامية بترولية على النحو التالي :

أ - ما لديها من إحتياطي للبتروول .

ب - ما حصلت عليه من فوائض مالية خلال الخمس سنوات الأخيرة .

ج - مدى تخلف الدولة البترولية وحاجتها إلى المشروعات المختلفة من أجل تنميتها اقتصادياً .



٢ - تشكيل هيئة فنية لبنوك التنمية

الإسلامية للقيام بعدة مهام منها دراسة المشروعات المشتركة الإسلامية المقدمة للبنوك لمعرفة الجدوى الاقتصادية لها . وإجراء التنسيق بين الدول الإسلامية ، وما يتم إقامته من مشروعات مشتركة لإجراء توطن للمشروعات المختلفة . مع مراقبة ما يتم توزيعه من منافع وأضرار ، وتعويض الدول في حالة حدوث أى أضرار . مع مراعاة الدول الأقل نمواً في نصيبها من المشروعات المشتركة .

٣ - أن يتم ما سبق الإشارة إليه في إطار

هيئة مستقلة ذات سلطة مستمدة من إتفاق العالم الإسلامي عليها - مجلس وزراء للتكامل الاقتصادي أو إتحاد البنوك الإسلامية الحالي - مع ملاحظة إختيار الكوادر الفنية الصالحة لمثل هذه الأعمال . وإبعاد جميع أنشطة بنوك التنمية الإسلامية عن الاتجاهات السياسية للدول الإسلامية . وأن يكون الدافع الأساسي لها المصلحة العامة للوطن الإسلامي والعمل على تنميتها في أسرع وقت . مع تخصيص كل بنك من هذه البنوك - تحت إشراف وتنسيق من مجلس الوزراء أو إتحاد البنوك الإسلامية - لتمويل

مشروعات معينة ، مثل البنية الأساسية والقطاعات الصناعية والقطاعات الزراعية ، والنواحي الإجتماعية .

ونود أن نشير إلى بعض الخطوط العريضة التي لو توافرت في المشروعات المشتركة الإسلامية والتس يقوم بها بنوك التنمية الإسلامية ، لكانت من العوامل الرئيسية لإنجاحها وهي :

١ - مراعاة إشتراك أكبر عدد ممكن من الدول الإسلامية في المشروع الواحد ، حيث إن ذلك مدعاة لإنجاح المشروع .

٢ - العمل على تعدد مراكز الإنتاج وتعدد المدخلات المستخدمة من مواد أولية و سلع وسيطة في أكثر من بلد إسلامي . وأنه في حالة توطن المشروع في بلد إسلامي معين يراعى استخدامه لأكثر عدد من المدخلات في البلد الذي يقام فيه حيث أن ذلك يساعد على النجاح .

٣ - مراعاة العدالة في توزيع المنافع والأضرار في حالة التوطن ، وطريقة مشاركة رأس المال ، والدول الأقل نمواً ، وأساليب معالجة ذلك .

٤ - إيمان الدول والشعوب المشتركة في التكامل بأن ذلك خطوة على طريق إقامة الدولة الإسلامية المتحدة .

٥ - إن التكامل الإقتصادي الإسلامي ينبغي أن يقوم على تكامل في مجال الإستثمار والإنتاج . وليس على زيادة التبادل

خاتمة

وينعقد الأمل على إرتفاع الدول الإسلامية إلى مستوى المسؤولية الوطنية والذي يفرضها عليها ديننا الحنيف وروح العصر الذي نعيشه الآن ، وأن تنسى هذه الدول خلافاتها وتوحد صفوفها وكلمتها . وأن تلتزم بشريعة الله الغراء . وأن يكون للأحداث الحالية عظة وعبرة لها . حيث نجد إسرائيل قد تمكنت من إقامة دولة لها داخل الوطن الإسلامي . والاتحاد السوفيتي يقون بغزو دولة إسلامية أخرى وإحتلالها وهي أفغانستان .

ونحن في إنتظار ما يستجد من أحداث أخرى لا يعلم مداها إلا الله .

وهذا كله يرجع إلى تفكك الأمة الإسلامية . وخروجها عن الطريق السليم الذي رسمه العلي القدير « الذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم » ووضع لبناته عن طريق رسوله محمد ﷺ والذي قال : « تركت فيكم ما أن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً ، كتاب الله وسنتي » . وإذا ما رجعنا إلى كتاب الله نجده يقول :

« إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون » فيا أمة الإسلام اتحدوا . ويا أمة محمد تضامنوا . « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » .

د. إسماعيل عبد الرحيم شلي

التجاري ، وأن يتم ذلك في إطار عام يتضح فيه أسس ومعايير إختيار الأنشطة والمشروعات وإلا أصبحت عملية التكامل - وبالتالي التنمية - مهددة ومشكوك فيها . وعلى ذلك يلزم توفير حد أدنى من التنسيق بين الخطط الاقتصادية بهدف تحديد إطارات الأنشطة التي تتكامل .

والتنسيق بين الخطط الاقتصادية الإسلامية ، تشمل التنسيق الجزئي . بحيث يظهر عدد من المشروعات المشتركة التي تشبع حاجة إسلامية مشتركة ، سواء في المجالات الصناعية أو الزراعية أو الخدمات الأساسية أو النواحي الاجتماعية . على أن تراعي الخطط الوطنية قيام هذه المشروعات وتعطيها أولوية ، سواء من ناحية الأهداف ، أو من ناحية وسائل التنفيذ . فعوامل التكامل لا بد من العمل على إيجادها لأنها لا يمكن أن توجد بصفة تلقائية .

ويمكن إجراء التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية عن طريق مجلس الوزراء المقترح أو اتحاد البنوك الإسلامية ، لتنسيق الأهداف العامة للخطط الاقتصادية . على أن تراعي ضرورة توزيع المنافع والأضرار الناشئة عن قيام مثل هذه المشروعات .

